



ملتزمون
بناء قطر

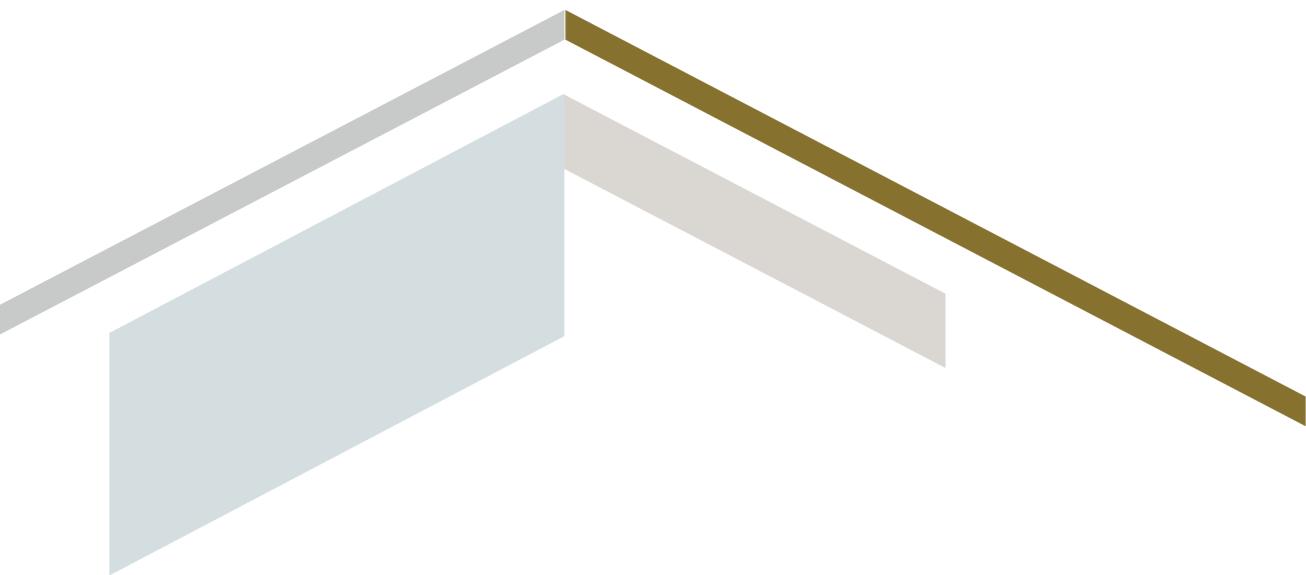
تقارير الأشغال

وتقدير بوكمة الشركة السنوي ٢٠٢٣



QATARI INVESTORS GROUP
مجموعة المستثمرين القطريين

qatariinvestors.com



تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) بخصوص التزام المجموعة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحكومة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦.

مسؤوليات ممارس التأكيد
تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد ورد الى علمنا ما يدعونا الى الإعتقد بأن «تقرير حوكمة مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام» المقدم في الأقسام من (أ) الى (أ) و (أ) من تقرير حوكمة الشركات تعرض بعدها، في جميع النواحي المالية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على أساس إجراءات التأكيد.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك «النظام»
لقد قمنا بإجراء مهمنا وفقاً للمعيار الدولي للتزامات التأكيد ٣... (المعدل) التأكيد على المهمة بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (AASB)، يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتحطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد استرعى انتباها والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة بالامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، المتضمنة النظام بشكل عام، لم يتم إعدادها من جميع النواحي المالية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للمال والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك «النظام»
تحتفل الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وتكون أقل من تلك المتعلقة بالتزام

الى السادة مساهمي المحترفين،
مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.)
الدوحة - دولة قطر

وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ ، قمنا بتنفيذ تأكيد محدود لل مهمة حول تقييم التزام مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.)، المشار اليها «الشركة» بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ومن ضمنها نظام حوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي «النظام» كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٦ المنوه عنه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس ادارة (تقرير حوكمة الشركات)، باستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم الأمور الأخرى في هذا التقرير.

مسؤوليات المدراء والمكلفين بالحكومة
ان مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحكومة للشركات والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة (٤) من النظام، كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن التأكيد على التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحكومة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ واعداد تقرير عن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام، كما هو موضح في الأقسام من (أ) الى (أ) و (أ) من تقرير حوكمة الشركات.



تأكيد على أمر:
نفت الانتباه إلى حقيقة أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بالشركة الأم مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.)، على أساس مستقل فقط وليس للمجموعة ككل. لم يتم تعديل استنتاجنا في هذا الصدد.

الدوحة - قطر
عن رودل آند بارتنر - فرع قطر
١٧ مارس ٢٠٢٢

مجدى أبو الخير
عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
سجل مراقبى الحسابات رقم (٢١٢١)

سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٥١٢)

ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد. عندما نقرأ، إذا خلصنا إلى وجود خطأ مادي فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحكومة وهيئنة قطر للأسواق المالية.

بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص أنه في حال وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحكومة وهيئنة قطر للأسواق المالية.

أمر آخر

طبقاً لما ورد بتقرير الادارة عن الحكومة، فقد تم مراجعة عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بما يتوافق مع متطلبات الحكومة. علماً بأنه قد تم انتخاب مجلس إدارة جديد بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٢٢. لاعتبارات قانونية لا يمكننا إبداء رأي حولها.

النتيجة

استناداً إلى إجراءات التأكيد المحددة الموضحة في هذا التقرير، مع الأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة طبقاً لما ورد بفقرة أمر آخر، لم يستمر انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير حوكمة الشركات لمجلس الإدارة، لا تظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

استقلالنا ومراقبة الجودة:
في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لمتطلبات معايير الأخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعنابة الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا للمعيار الدولي على مراقبة الجودة وتحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات المؤثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود الضمنية

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحكومة والمتطلبات القانونية على الأفراد الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ إجراءات الامتثال بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن تحتفظ بسجل التدقيق، وتتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الامتثال سوف يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من البيانات لمقارنتها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير الحكومة والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام «الوارد في الأقسام من (١) إلى (٢) و(٣) من تقرير الحكومة («بيان مجلس الإدارة») الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد).

إن استنتاجنا بشأن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، لا يخطي المعلومات الأخرى ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بمهمة بخصوص تأكيدنا في الأقسام المعمول بها في تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع تقرير حوكمة الشركات أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في مهمتنا، أو على خلاف ذلك يبدو أنه غير واضح بشكل مادي، إذا استندنا إلى العمل الخاطئ، بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بإبلاغ عن هذه الحقيقة.

تأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في التزام تأكيد محدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات إضافية، والتي كان من الممكن إجراؤها لو كان هذا ضماناً معقولاً لتأكيد مهم.

تطوّر مشاركة التأكيد المحدود على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتياط أو الخطأ والرد على المخاطر المقدورة حسب الضرورة في هذه الظروف. إن مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من نطاق مهمة المخاطر، المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تتم للاستجابة للمخاطر المقدورة.

وفقاً لذلك، لا نعبر عن رأي معقول حول ما إذا كان بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، التي اتخذت كل، بإعدادها، في جميع النواحي المادية، وفقاً لـ «قانون والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام».

استندت إجراءات التي قمنا بها إلى تدريتنا المهني وضمنت استفسارات وملحوظة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ للشركة والموافقة على السجلات الأساسية.

نظرًا لظروف المهمة، في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه، قمنا:

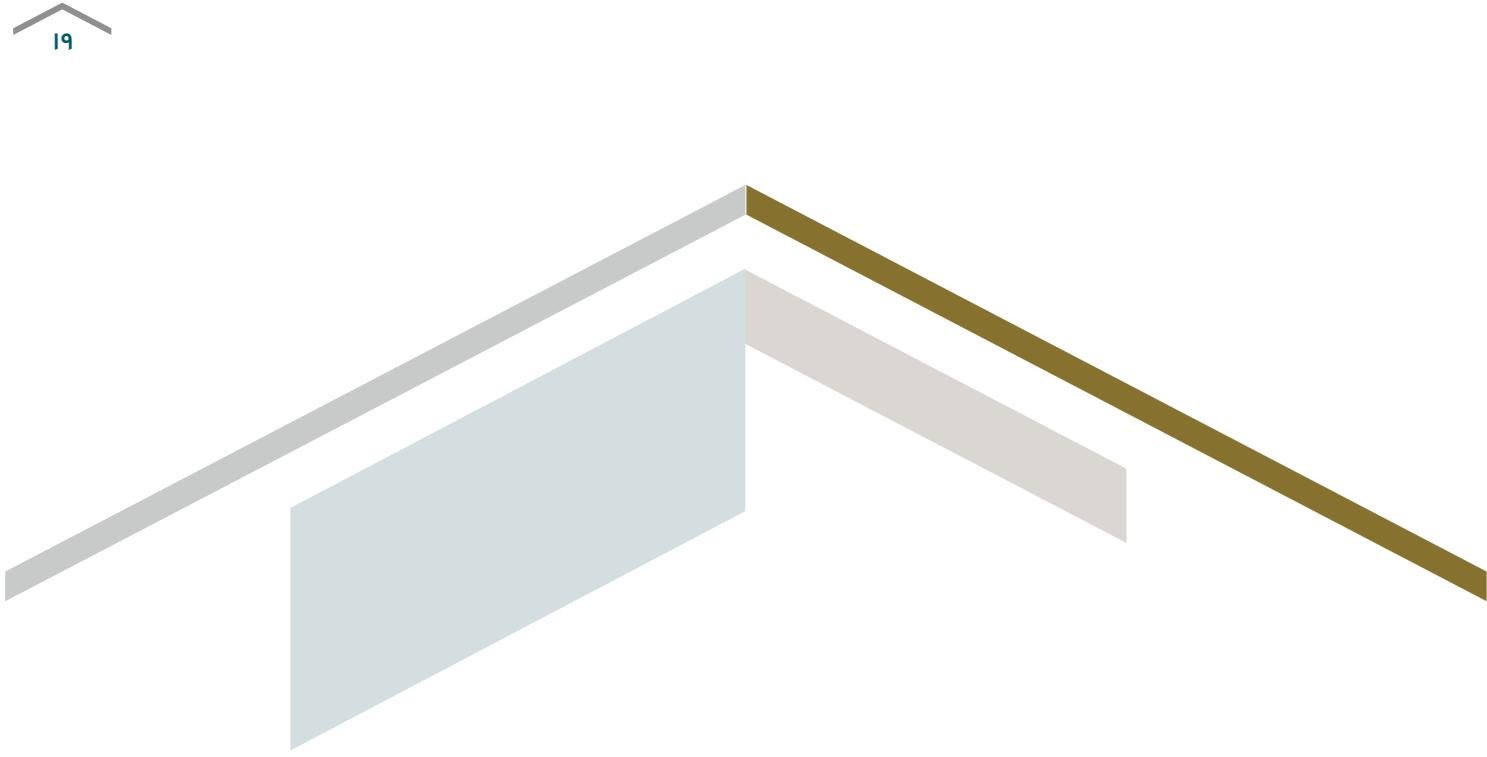
- بالاستفسار من الإدارة للحصول على فهم للعمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام («المتطلبات»)، الإجراءات التي اتخذتها الإدارة للامتنال لهذه المتطلبات والمنهجية التي اعتمدتتها الإدارة لتقدير الامتثال لهذه المتطلبات، وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإبلاغ عن الامتثال للمتطلبات.

- اخذنا بعين الاعتبار متطلبات الأفصاحات بمقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركات بمحتويات المادة ٤ من القانون؛

- مطابقة المحتويات ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات إلى السجلات الأساسية التي تحافظ بها إدارة الشؤون القانونية والامتثال للشركة.

- أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقدير الامتثال للمتطلبات، والأدلة الملحوظة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن انتهاكات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، في جميع النواحي المادية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدودة الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تتبناها الإدارة للامتنال للمتطلبات. لذلك، لا نقدم أي تأكيد بشأن ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تجعل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.



تقرير التأكيد المستقل الى السادة / مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ فيما يتعلق مع نظام الحكومة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسوق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وجعل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في هذه الظروف.
تقدّم الإدارة تقييم المجموعة لنظام الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة في شكل بيان الرقابة الداخلية للإدارة الوارد في القسم رقم

امن تقرير حوكمة الشركات، والذي يتضمن:

- تقييم الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية:
- وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية للحملية العامة من عناصر التحكم العامة في تكنولوجيا المعلومات والتطبيق، وضوابط مستوى الكيان، والإيرادات، والذمم، المدينة، وادارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشفوف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية؛
- أهداف الرقابة؛ بما في ذلك تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق سيطرة الأهداف؛

- تصميم وتنفيذ الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ وتحديد ثغرات وفشل التحكم؛ كيف يتم علاجها؛ والإجراءات المحددة لمنع مثل هذه الإخفاقات أو إغلاق ثغرات التحكم.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناء على المعايير المحددة في إطار الرقابة الداخلية المتكامل ١٣-٢٠٢١ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة تزيد واي (إطار عمل COSO) تشمل هذه المسؤوليات تصميم الضوابط المالية الداخلية المناسبة التي من شأنها ضمان إدارة أعمالها بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:

الى السادة / المساهمين المحترمين „
مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) ،
الدوحة - دولة قطر

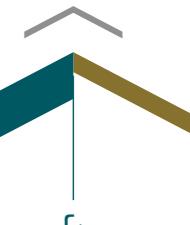
تقرير حول تقييم الإدارة لمدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لمجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق) المشار إليها «الشركة» والشركات التابعة لها وبشأن لها مجتمعة "المجموعة" فيما يتعلق بنظام الحكومة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسوق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وفقاً لمطالبات المادة ٢٤ من قانون الحكومة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس هيئة قطر للأسوق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد محقوق حول بيان الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية (بيان الرقابة الداخلية للإدارة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناء على إطار الذي أصدرته لجنة الرعاية منظمات لجنة تزيد واي «إطار عمل COSO».

مسؤوليات المدراء والمكلفين بالحكومة

مجلس الإدارة مسؤول عن تنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة على التقارير المالية. تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بطريقة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الخطأ أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المناسبة،





- الالتزام بسياسات المجموعة:
- حماية أصول المجموعة:
- منع وكسف الاحتيال والأخطاء:
- دقة واتكمال السجلات المحاسبية:
- إعداد المعلومات المالية المؤثرة في الوقت المناسب:
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون QFMA والتشريعات ذات الصلة وقانون الحكومة للشركات والبيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤوليات ممارس التأكيد

إداء رأي معمول بشأن نزاهة تقديم بيان الرقابة الداخلية للإدارة، بناءً على المعايير الموضوعية في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجها حول فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية لتشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية لـ«المقدمة في القسم رقم امن تقرير حوكمة الشركات لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف بناءً على إجراءات التأكيد من قبلنا.

الإفصاح عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية
قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للالتزامات التأكيد ...
(المعدل) مهام التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي («IAASB»). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتحطيمه وتنفيذ إجراءاتنا.

الحصول على تأكيد معمول على بيان الرقابة الداخلية للإدارة حول تقييم مدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة العامة والضوابط المالية للحملات المهمة (تقنية المعلومات العامة والضوابط التطبيقية، إيرادات الضوابط على مستوى الكيانات ، الذمم المدينية ، إدارة المخزون، الأصول الثابتة ، إدارة الخزينة والنقد ، إدارة الاستثمار ، كشف المرتبات ، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية) من جميع النواحي الجوهرية . لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة المنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة من قبل الإدارة ، استنادا إلى إطار العمل COSO.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معمول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في تسجيل العمليات أو القوائم المالية على قرارات مستخدمة البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (إيرادات، الذمم المدينية، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية).

تشتمل مهمة التأكيد من هذا النوع أيضاً على تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في أي مؤسسة، تقتضي تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول مدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط. تضمنت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على

الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير نظام الرقابة الداخلية للإدارة). إن استنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد الوارد في هذا الصدد. بناء على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص أنه في حال وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحكومة وهيئة قطر للأسواق المالية.

الرأي

برأينا أن بيان الرقابة الداخلية للإدارة يظهر بصورة عادلة من كافة النواحي المادية، وفقاً للمعايير المحددة في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجها بشأن الفعالية من تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية للمجموعة على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الدوحة - قطر
٢٠٢٢- آند بارتنر - فرع قطر

مجدي أبو الخير
عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطري
سجل مراقيبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين
بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٥١.٢٠)

- ١) تتعلق بحفظ السجلات بتفاصيل معقولة وتعكس المعلومات بدقة وعدالة والتصريف وفق أصول الكيان:
- ٢) توفير تأكيد معمول بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسامح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية. لإعداد التقارير المالية، وأن المقبوضات والمدفوعات للمنشأة لا تتم إلا وفقاً لموافقة المخولين من إدارة المنشأة:
- ٣) توفير تأكيد معمول فيما يتعلق بمنع أو اكتشاف وقتي أو حيارة أصول أو كيانات غير مصرح بها بالاستعمال، بالإضافة أو التصرف فيها في الوقت المناسب مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود الضمنية

نظرًأ للقيود الملازمة للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهريه بسبب خطأ أو احتيال ولا يمكن اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الضوابط الداخلية على التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو الخطأ. وبالتالي لا يمكن أن نوفر تأكيداً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة. أيضاً، فإن أي تقييم للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية إلى الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الطروф، وأن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تدهور. علاوة على ذلك، فإن أسلطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها اعتباراً من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ والتي يغطيها تقرير التأكيد من قبلنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للمالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ وضع هذه الضوابط في العمل.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات

التقارير المالية.

- الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات العامة:

- تقييم مخاطر وجود ضعف مادي؛ و

- اختبار وتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على أساس المخاطر المقدرة.

من خلال قيامنا بال مهمة. حصلنا على فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة التحكم

- تقييم المخاطر

- مراقبة الأنشطة

- المعلومات والاتصالات

- الرصد

تعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة تصميم وفعالية التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا أيضاً تقييم مخاطر عدم تصميم الضوابط أو تشغيلها بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات. تضمنت إجراءاتنا اختبار الفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي تعتبرها ضرورية لـ«تقرير تأكيد معمول بأن أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في القسم رقم امن تقرير حوكمة الشركات قد تحقق».

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لـ«تقرير التأكيد من قبلنا بشأن تقييم امن تقرير حوكمة الشركات رقم امن تقرير حوكمة الشركات قد تحقق».

للمجموعة على التقارير المالية.

استقلالنا ومراقبة الجودة:

في القيام بعملنا، لقد تزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمدونة أخلاقيات المحاسبين المحترفين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والمهنية والكفاءة المهنية والعنابة الواجبة والسرية والسلوك المهني والمطالبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمطالبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة وتحتفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات المؤثرة بالامتثال للمطالبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

معنى الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على التقارير المالية هي عملية مصممة لـ«توفير ضمان معمول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية» لإعداد التقارير المالية تشمل الرقابة الداخلية لأي كيان على التقارير المالية للسياسات والإجراءات التي:

الشراكة

المسؤولية المجتمعية للمستثمرين

وفقاً للمادة «الثانية» من القانون، قمنا بإجراء تقييم لمدى امتثال بلوائح هيئة قطر للأسوق المالية ذات الصلة التي تطبق على الشركة وخلص التقرير إلى تحقق عناصر الالتزام مع المتطلبات القانونية.

خلال العام ٢٠٢١ لم تفرض على المجموعة أي عقوبات أو جزاءات مالية من هيئة قطر للأسوق المالية نتيجة لعدم امتثال المجموعة لأي أحكام من قوانين هيئة قطر للأسوق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عنها.

المدققين الخارجيين

سوف يصدر المدقق الخارجي للشركة - رودل أند بارتنر - فرع قطر، تقرير تأكيد محدود عن تقييم مدى امتثال الإدارة بلوائح هيئة قطر للأسوق المالية ذات الصلة والتي تشمل القانون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٢. تقرير الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية.

وفقاً للقانون، مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين شـ.مـ.عـ.قـ. مسؤول عن إنشاء والحفاظ على نظام كافٍ للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية (ICOFR«»).

الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية مصممة تحت إشراف الرئيس التنفيذي والمدير المالي لتقديم تأكيد معقول بخصوص موثوقية إعداد التقارير المالية وإعداد بيانات مالية موحدة للمجموعة لأغراض إعداد التقارير الخارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). يتضمن نظام الرقابة الداخلية إعداد التقارير المالية وضوابط وإجراءات عمليات الإفصاح المالي المصممة لمنع وقوع الأخطاء.

لضمان موثوقية الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في جميع الأوقات، مطلوب من الإدارة تقييم فحالية هذه الضوابط دوريًا وإدراج تقرير عن هذا التقييم في التقرير السنوي، والمصادقة عليه من قبل مدققي الشركة الخارجيين. إذا اكتشفت الإدارة أثناء إجراء التقييم، وجود أي قصور في تصميم أو فعالية نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، التي

١. تقرير مجلس الإدارة عن الحوكمة امتثالاً لقانون هيئة قطر للأسوق المالية والتشريعات ذات الصلة التي تشمل القانون.

يعد هذا التقرير من نوافذ الامتثال المستمر لمجموعة المستثمرين القطريين بتنفيذ حوكمة سليمة من خلال تطبيق أفضل الممارسات. ونعتقد أن التدابير المذكورة أدناه، لا تليبي فقط امتثال مجموعة المستثمرين القطريين بالقانون، ولكن تعكس أيضًا مسؤوليات مجموعة المستثمرين القطريين تجاه مساهميها وأصحاب المصالح ذات الصلة بها.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة بتنفيذ مبادئ حوكمة الرشيدة وفق أفضل المعايير الواردة بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصالح دون تمييز بغض النظر عن العرق، أو الجنس أو الديانة. يتم تقديم المعلومات الواضحة التي تتميز بالشفافية وعمليات الإفصاح المالي المطلوبة إلى هيئة قطر للأسوق المالية، والمساهمين وأصحاب المصالح ضمن التوقيتات الزمنية المطلوبة ووفقاً لقوانين ولوائح ذات الصلة. تشمل المبادئ أيضًا حماية قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحميم المصالح العامة للشركة، والمساهمين وأصحاب المصالح على أي مصلحة شخصية. تلتزم الشركة بمبادئ سالف الذكر، كما يمثل مجلس الإدارة كافة المساهمين ويندرج في ذلك العناية الازمة في إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وبما يحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع. إضافة لذلك يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والمارسات غير القانونية أو التعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضرراً بهم أو تؤدي إلى التمييز بينهم أو تمكن فئة على أخرى.

تقييم التزام الإدارة بلوائح هيئة قطر للأسوق المالية ذات الصلة والتي تشمل قانون حوكمة الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.



- احتمالية تعرض الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمة، والتعقيد، ومخاطر تجاوز الإدارة، وكفاءة الأفراد ومستوى القرارات المطلوبة.
- هذه العوامل، في مجملها، تحدد طبيعة ونطاق الأدلة التي تحتاجها الإدارة لكي تكون قادرة على تقييم فعالية تصميم نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدمه. تنبئ الأدلة نفسها من الإجراءات المضمنة في المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة آلياً وأدوية. الضوابط الآلية هي وظائف رقابة متضمنة في عمليات النظام، مثل ضوابط فصل الواجبات المفروضة على التطبيقات والغوص التي تجري على استكمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يتم تشغيلها من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد، مثل تفويض المعاملات.

الاستنتاج

في رأي الإدارة، كنتيجة لاختبارات التصميم، والتنفيذ وفعالية التشغيل التي تم إجراؤها والإجراءات التصحيحية المطبقة، أنه لا توجد أوجه قصور كبيرة في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية والتي كان من الممكن أن تؤدي إلى نقاط ضعف جسيمة في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وأن نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، وفند ويعمل بفعالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

المدير المالي

المستشار القانوني

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

المقدمة:

إن حوكمة الشركات هي أحد ركائز الرقابة الداخلية التي من شأنها أن تدعم إقامة وإنجاز العمل بالفعالية المطلوبة. كما تبرز أهم التفاعلات بين إدارات الشركة والمساهمين على النحو الذي يضمن توافر رقابة قوية ضمن إطار محدد من الشفافية. إن تطبيق المجموعة لمبادئ الحكومة الرشيدة قد انعكس على الأداء الاقتصادي والمالي والوصول إلى حلقات تطبيقات فنية متعددة لتعزيز ثقة المستثمرين وإرساء دعائم النمو المستدام على المدى البعيد في ظل السياسات التي أرسّتها مبادئ الحكومة وتطبّقها مجموعة المستثمرين القطريين (QIA).

وعلى الصعيد المالي والإداري، فإن المجموعة ستطول ملزمة بالافصاح للسادة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح عن أي معلومات مالية أو إدارية من شأنها التأثير على وضع المجموعة في السوق. كما تواصل المجموعة الوفاء بالتزاماتها بتوفير قنوات اتصال بين المجموعة وشركاتها التابعة وأعضاء الإدارة التنفيذية من جهة والمستثمرين وأصحاب المصالح من جهة أخرى للحفاظ على توازن المصالح والمشاركة في تحديد الأهداف والأولويات.

تعمل المجموعة بشكل دائم على مواكبة التطورات في التشريعات التي تصدرها الدولة والمؤسسات الرقابية، بما يضمن الإلتزام بكافة معايير الرقابة والتنظيم، وذلك من خلال تطبيق المتطلبات القانونية في نظمها الأساسية، وذلك بعد عرضها على الجمعية العامة غير العادية للمساهمين بما يضمن علمهم بها وتفسير ما يجب منها لتهيئة المساهم والمستثمر للاستفادة من التعديلات والقرارات على النحو المستهدف.

إن إيمان المجموعة بأهمية تطبيق قواعد الحكومة في كافة قطاعات الشركة، شكل الحافز الأساسي لتوفير مناخ عام يتناسب مع متطلبات تحفيز نظام الحكومة ودعم قواعد الالتزام بالسلوك القويم بما يحقق الفائدة للمجموعة والعامليين بها، والوصول إلى أفضل معدلات الإناتجية والربحية للمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح.

- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية ذاتها.
- تشمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية. ضوابط على مستوى الشركة ككل والضوابط العامة لтехнологيا المعلومات، مثل الوصول إلى النظام وضوابط نشر، بينما يمكن أن تكون الضوابط ذات التأثير المباشر، على سبيل المثال، التسوية المالية التي تدعم بشكل مباشر بنود الموازنة العمومية.

- العرض وعمليات الإفصاح المالي - تصنيف، والإفصاح والالتزامات بشكل ملائم كأصول ومطلوبات.

- التقييم/القياس - تم تسجيل الأصول، والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالبالغ المائمة.

- الحقوق، والالتزامات والملكية - تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل ملائم كأصول ومطلوبات.

- العرض وعمليات الإفصاح المالي - تصنيف، والإفصاح والالتزامات بشكل ملائم.

- مع ذلك، يمكن أن يوفر أي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بغض النظر عن مدى معقوليته وجودة تشغيله، ضمن مقبول فقط وليس مطلقاً، بأنه تم تلبية أهداف نظام الرقابة المعنى. لذلك، فإن ضوابط وإجراءات الإفصاح المالي أو

- أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية قد لا تمنع جميع الأخطاء وعمليات الاحتياط، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة أنه يوجد قيود على

- الموارد، واعتبار أن المنافع من الضوابط التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التكاليف المرتبطة بها نسبياً ونقص الكفاءة والأداء التنظيمي.

تشغيل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

وظائف نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

- يتم تنفيذ الضوابط في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية في جميع وظائف الأعمال. بما في ذلك المشاركة في مراجعة موثوقية السجلات المؤيدة للبيانات المالية. نتيجة لذلك، فإن تشغيل نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية يضم موظفين في مختلف الوظائف في الشركة.

العمليات التي كانت تعتبر هامة هي: تكنولوجيا المعلومات، والرقابة على الإيرادات، وضوابط على مستوى الشركة ككل، وإدارة الذمم المدينة والمخزونات، والأصول الثابتة، وإدارة التأمين، وإدارة الأصول وكشف الرواتب، وإعداد الخزينة والتفدية، وإدارة الاستثمار وكشف الرواتب، وإعداد التقارير المالية والإفقال الخاتمي الدوري للسجلات المالية.

لتحديد العمليات المذكورة أعلاه، اتخذت الإدارة تقديرات

معنية وأخذت في الاعتبار الأهمية النسبية للأرصدة وعدد

المعاملات، التي، إذا تم تعديها بشكل كبير، قد تؤثر على

القرارات الاقتصادية التي قد يتذبذبها المستخدمين استناداً

على البيانات المالية.

ضوابط التقليل من مخاطر الأخطاء في إعداد التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من ضوابط وإجراءات داخلية، يتمثل العرض منها في تقليل

مخاطر الأخطاء في إعداد البيانات المالية. تم تضمين هذه

الضوابط في عمليات التشغيل وتشمل الضوابط التالية:

- مستمرة أو دائمة بطبعتها، مثل الإشراف على السياسات

والإجراءات المكتوبة أو فصل الواجبات؛

- دورية، مثل التي يتم تنفيذها حجز من عملية إعداد

البيانات المالية السنوية؛

- الوقائية والاستقصائية بطبعتها؛

- قد تؤثر سلباً على قدرة الشركة على تسجيل، معالجة، تلخيص وإبلاغ عن بيانات مالية متسقة مع تأكيدات الإدارة في البيانات المالية للشركة، فإنه يجب على الإدارة الإفصاح عن هذا الضعف - إن وجد - في تقريرها.

لتحديد ما إذا كان هناك ضعف في نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدمه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، فمنا بإجراء تقييم لتصميم، وتنفيذ وفعالية التسويقية لنظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بناء على إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣)، الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة ترید واي (COSO).

لقد قمنا بتغطية جميع الأعمال الجوهرية والشركات العاملة في تقييمينا لنظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

المخاطر في إعداد التقارير المالية

المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية تمثل في أن البيانات المالية لا تظهر بصورة عادلة وصحيحة نتيجة حالات عدم الدقة غير المقصودة، أو الأخطاء المقصودة (عمليات الاحتيال)، أو، التأخير في نشر البيانات المالية. قد تقلل هذه المخاطر من نقاوة المستثمر أو تسبب إساءة للسمعة وقد يكون لها تبعات سلبية. وينشأ الضعف في العرض العادل إذا تضمن واحد أو أكثر من المبالغ المدرجة في البيان المالي أو عمليات الإفصاح المالي أخطاء أو حالات إغفال جوهيرية. تعتبر الأخطاء جوهيرية إذا كان لها، فردياً أو جماعياً، تأثيراً على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم بناء على البيانات المالية.

لحصر هذه المخاطر المتعلقة بإعداد التقارير المالية، أنشأت الشركة نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية بناء على إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة لهيئة ترید واي. توصي لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة ترید واي بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقديم مدى ملائمة نظام الرقابة. يشمل إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات التابعة لهيئة ترید واي ١٧ مبدأ أساسى، و ٥ مكونات:

١. بيئة الرقابة

٢. تقييم المخاطر

٣. أنشطة الرقابة

٤. المعلومات والاتصالات

٥. المراقبة

تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي كل مبدأ من المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمسة في جميع أرجاء مجموعة المستثمرين القطريين.

عند إنشاء نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، تبنت الإدارة أهداف البيانات المالية الآتية:

- الوجود/الحدوث - وجود الأصول والمطلوبات وحدوث المعاملات.

- الافتراض - تم تسجيل جميع المعاملات، تم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.

بيانات المخاطر في إعداد التقارير المالية

عن البيانات المطلوب إطلاع المساهمين عليها، مع ضمان توضيح كامل وشامل لكافة البنود التي اشتملت عليها الحسابات الختامية، ومنح المساهمين حق مناقشة تلك البنود والرد على استفساراتهم وأخذ الاقتراحات.

- كما عمل مجلس الإدارة على تنفيذ خطة العمل ومتابعة السياسة المالية للمجموعة عبر الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية، والتزم مجلس الإدارة في هذا الصدد بتطبيق أحكام النظام الأساسي في تحديد صلاحيات تملك الأصول والتصرف فيها؛ بما يتناسب مع صالح المجموعة والمساهمين.

- وقد اعتمد المجلس تأسيس لجان خاصة من أعضائه عملت على وضع وتحديث ومتابعة سياسات تعين الإدارة التنفيذية، وسياسات تعاقب الوظائف والإشراف على تنفيذها، وعرض التقارير النهائية على المجلس لاعتمادها وتقدير أداء الإدارة التنفيذية وأعمال الرقابة وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى وضع السياسة الخاصة بترشح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

- كما عمل مجلس الإدارة على وضع الأهداف الرئيسية المناسبة للمجموعة والإشراف على تنفيذها وتفعيل آليات الرقابة على أداء الشركة وإدارة التنفيذية، من خلال تفعيل وحدات الرقابة الداخلية وفتح قنوات الاتصال بينها وبين لجان مجلس الإدارة وعرض تقارير الرقابة على أعضاء المجلس أولاً بأول ومناقشة تلك التقارير ومعالجتها وفق الآليات المفعولة في هذا الإطار.

- مراجعة واعتماد الهياكل التنظيمية للمجموعة وشراكتها التابعة بشكل دوري، حيث عمل مجلس الإدارة على بحث وإيجاد أفضل المعايير والسبل لضمان التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بجميع قطاعات الشركة ووحدات العمل المستقلة، وعلى رأسها وحدة الرقابة الداخلية.

- اعتمد مجلس الإدارة دليلاً للإجراءات المطلوبة لتنفيذ استراتيجية وأهداف الشركة، بناء على خطة الأعداد المقدمة من الإدارة التنفيذية العليا، متضمناً تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحكومة، ومن بينها تسمية مسؤول اتصال بدرجة مدير ليكون حلقة التواصل مع الجهات المعنية (المستشار القانوني العام للمجموعة).

الجهات الرئيسية القائمة على تفعيل إطار الحكومة:

٤. مجلس الإدارة

٤٤. أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة

مجلس الإدارة هو الجهة المنتخبة من قبل الجمعية العامة للمساهمين لإدارة المجموعة وفق نطاق السلطات المنتفق عليها في النظام الأساسي للشركة، ويتولى مجلس الإدارة المنتخب مسؤولية القيادة والإشراف والرقابة بالإضافة إلى وضع آيات التطوير الممكنة لأداء المجموعة، ويعتبر المجلس أيضاً هو الجهة المسئولة عن وضع الضوابط الحازمة والفعالة لتقدير وإدارة المخاطر. وقد تم تحديد نطاق عمل مجلس الإدارة ومهامه الرئيسية وحدود مسؤولياته بموجب بنود «ميثاق مجلس الإدارة» والذي تم اعداده وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٥، ونظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية، وعلى وجه الخصوص المواد رقم (٨) و(٩). ويعد ميثاق المجلس جزءاً من سياسات المجموعة ومتاح على الموقع الإلكتروني للمجموعة.

بحرص مجلس الإدارة بشكل دائم على الاضطلاع بالمسؤوليات التي حددتها ميثاق المجلس وعلى رأسها ما يلي:

١- اعتماد الخطة الاستراتيجية للشركة وأهدافها الرئيسية:

- من تولى مجلس الإدارة عمله كمجلس منتخب، تولى أعضاء المجلس من خلال أعمال اللجان المشاركة في دراسة أوضاع المجموعة وشراكتها التابعة، وبمجرد الوقوف على الحقائق والمستجدات تم تحديد آلية للتعامل مع الصعوبات التي تواجه المجموعة وتم التشاور مع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا والاطلاع على التقارير المقدمة حتى تم التوصل إلى وضع الاستراتيجية الشاملة للشركة، وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر؛ ومنذ ذلك الحين يعمل المجلس على الاضطلاع بشكل دوري على مراحل الإشراف والتنفيذ بشكل دوري وفعال ويتم مطابقة نتائج المراجعة مع النتائج المتوقعة بشكل دوري.

- عمل مجلس إدارة المجموعة على تحديد هيكل رأس المال الأكثر ملاءمة وفق خطة التشغيل المقترنة، وفي إطار الاستراتيجية المالية المستهدفة والتي يتم اعتمادها ضمن ميزانية الشركة السنوية، بما في ذلك الإفصاح

المالي، والإفصاح عنها للمستثمرين خلال النطاق الزمني المحدد من قبل هيئة قطر للأسوق المالية ليتمكن المساهمين من الاطلاع عليها وتقديم المركز المالي للمجموعة والمخاطر المحتملة.

- لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن ترشيح المدقق الخارجي والإشراف على أعمال التدقيق، كذلك الإشراف على التقارير المالية السنوية والضوابط الداخلية، بالإضافة إلى الإشراف على إدارة التدقيق الداخلي ومتابعة إجراءات التدقيق بالمجموعة.

- لجنة الترشيحات والمكافآت، هي المنطة بوضع المعايير التي يتم على أساسها اختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بما يتلاءم مع مصالح الشركة ونشاطها التشغيلي، كما تقوم بالإشراف على سياسات المكافآت داخل الشركة، سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، كما تتولى الإشراف على خطط التعاقب الوظيفي بالمجموعة.

- مجلس الإدارة مسؤول عن القرارات التي يتخذها خلال فترة عمله، ويجب أن يراعي مصالح جميع المساهمين والعمال والموردين وبينة العمل المحيطة.

٢. منهجية الحكومة الفعالة:

تبعد مجموعة QIG منهجية دائمة ومتمركزة في الحكومة الرشيدة، فقد كانت المجموعة من أوائل الشركات التي أرست دعائم الحكومة والأمثال ضمن منهجها الإداري لضمان التقييد بأفضل المعايير الدولية في الشفافية والانضباط، كما كانت المجموعة سباقاً في تنفيذ خطط الحكومة ومتطلباتها خلال الأعوام الأولى، وقد تمثل ذلك في السماح بتعيين أعضاء مستقلين وممثل للعاملين في الشركة وفق ما تطلبه نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية.

٣. تطبيق الحكومة:

لدى مجلس إدارة المجموعة وإدارتها التنفيذية إيماناً راسخاً بأن أهمية وتأثيرها التنفيذية كان وراء تطوير وإرساء العديد من السياسات الصارمة لضمان الوصول إلى مراحل متقدمة في تطبيق الحكومة، الأمر الذي عزز مصداقية المجموعة، وقد أشرف مجلس إدارة على مدار الأعوام الماضية، وقد أشرف مجلس الإدارة على تحديد السياسات والإجراءات بما يتناسب ولجانه على تحديد السياسات والإجراءات بما يتناسب مع كل مرحلة من مراحل تطبيق النظام، حتى وصلنا إلى مستوى الالتزام الكامل بتطبيق معايير الحكومة الرشيدة ودعم ثقة المساهمين.

٣. إطار الحكومة

بعد تحديد إطار الحكومة وتفعيل نطاق العمل به هو الأساس لإنجاح قواعد الحكومة وخلق أجواء مناسبة لعملية التغيير بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للحكومة الرشيدة. ومن ثم فقد اعتمدت المجموعة إعداد إطار مرن وقابل للتطبيق العملي بما يتماشى مع ما أقرته التشيريات ذات الصلة ضماناً لنجاح مبادئ الحكومة وإرساء دعائم الالتزام بما تطلبه الحكومة بما لها من مردود يعمل على معالجة وسد الفجوات الرئيسية بين إدارة المجموعة وجموع المساهمين، وقد كان للتعديلات التشريعية الأخيرة أثر كبير على دعم رؤية المجموعة في أهمية تحديد إطار الحكومة والمبادئ ذات الصلة والمستمدة من أفضل الممارسات الدولية الصادرة عن الشبكة الدولية للحكومة (ICGN) وغرفة التجارة الدولية (ICC)، إضافة إلى المؤسسات الدولية الأخرى.

بوضوح إطار الحكومة داخل المجموعة حدود سلطات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق ودور اللجان التنفيذية ولجان المجلس وتحديد سياسات الإفصاح ومتطلباته وحقوق المساهمين وأصحاب المصلحة.

٤. الالتزام بمبادئ الحكومة:

تطبيقاً لأحكام المادة (٣) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسوق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، تهدف مبادئ حوكمة الشركات إلى مساعدة مجالس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية في الشركات المدرجة في تحقيق أفضل معايير الحكومة الرشيدة، وإيماناً من مجموعة QIG بأهمية تطبيق قواعد الحكومة بشكل فعال يتناسب مع الواقع العملي وظروف المجموعة فقد تبنينا المبادئ التالية:

- يعمل مجلس الإدارة بالتعاون مع الإدارة التنفيذية على بناء استراتيجية دائمة وفعالة لإدارة المجموعة، كما يعين مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي بناء على توصيات اللجنة المختصة ويشرف على عمله وعمل الإدارة التنفيذية ومتابعة النتائج والأداء التشغيلي ودعم الإدارة للوصول إلى أعلى مستويات السلوك الأخلاقي والمهني.

- يعمل الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية على تنفيذ وتطوير استراتيجية المجموعة تحت اشراف ورقابة مجلس الإدارة من أجل الوصول إلى أفضل معدلات الأداء الفعال والمستدام.

- تقوم الإدارة التنفيذية تحت اشراف مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، بإصدار البيانات المالية التي تعرّض بشكل عادل الوضع المالي للمجموعة ونتائجها

١. التزم أعضاء المجلس في أداء أعمالهم بأعلى معايير الشفافية وحسن النية والجدية والانضباط، وعدم إصدار أي قرارات مالم تكن مدعومة بالمعلومات والدراسات الالازمة من الإدارة التنفيذية أو بمشاركة جهات موثوقة.

٢. اعتمدت منهجية عمل المجلس على وضع المصلحة العامة للمساهمين دون النظر إلى مصالح فئة معينة، أو من يمثله أي من أعضاء المجلس، وقد تم مراعاة ذلك في تقييم عمل المجلس.

٣. رغب احتفاظ مجلس الإدارة بصلبية البت في موضوعات محددة إلا أن المجلس قد حرص على مشاركة بعض الصالحيات مع الإدارة التنفيذية في شكل لجان تنفيذية تم تحديد إطار عمل كل منها بموجب تفويض مكتوب ومحدد لنوع العمل والمدة التي ينتهي فيها التفويض، ومن ثم تقييم القرارات والأعمال الصادرة بناء على التقارير المقدمة من الإدارة التنفيذية عن تلك الاعمال.

٤. وضع مجلس الإدارة برنامج عمل من شأنه تحرير أعضاء مجلس الإدارة الجدد بعمل المجموعة والجوانب المالية والقانونية، كما وضع المجلس خطة تدريب مبدئية تقدمها المجموعة لأعضاء مجلس الإدارة، ويتم تطوير تلك الخطة سنوياً بما يراعي التطورات المالية والتشريعية في الدولة وشركات المجموعة.

٥. يعمل مجلس إدارة المجموعة ضمن إطار متوازن ومستمر من الشفافية وتبادل المعلومات ما بين الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة من خلال أمين سر المجلس، والذي يعمل كحلقة الوصل بين جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية بما يضمن تدفق المعلومات الالازمة بشكل فعال، كما يوجد آلية للتنسيق بين أعضاء الإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة يتم إشراك معظمهم في أعمال اللجان المشتركة لضمان دقة المعلومات وسرعة اتخاذ القرار.

٦. يلتزم مجلس الإدارة بحدود سلطاته الواردة في القانون والنظام الأساسي، وبالتالي لم يتم إبرام عقود قروض طويلة الأجل، أو بيع عقارات أو رهنها، كما لم يتخذ المجلس أي قرارات بإبراء لأي من مديني الشركة، وتتخضع جميع هذه الأعمال لسلطة الجمعية العامة للمساهمين.

- عمل مجلس الإدارة على مراجعة واعتماد أفضل السياسات الممكنة والمقدمة من لجنة المكافآت والتي يتم عرضها سنوياً على الجمعية العامة للمساهمين وقد تضمنت تلك السياسة تحديد أساس ومنهجية منح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وموظفي الشركة، وفقاً لأحكام النظام الأساسي ونظام حوكمة الشركات المدرجة، مع مراعاة عدم التمييز بين أي منهم على أساس العرق أو الجنس أو الدين.

- وضع مجلس الإدارة سياسة التعاقد مع الأطراف ذات العلاقة والتي تحول دون استغلال أي من أصحاب المصالح أو الأطراف ذات العلاقة لوضعه في التعاقد مع المجموعة أو أي من شركاتها التابعة، كما تم عرض وإقرار تلك السياسة من قبل الجمعية العامة للمساهمين:

- وضع مجلس إدارة المجموعة بالتعاون مع مكتب التدقيق المستقل مواصفات ومعايير فعالة لتقدير أداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية خلال السنة المالية وإصدار التوصيات بشأن تفعيل دور الأعضاء وبخاصة المستقلين لآداء دورهم داخل مجلس للوصول إلى أفضل معدلات الأداء.

٤. صالحيات مجلس الإدارة:

- لدى مجلس الإدارة أوسع السلطات لإدارة الشركة وله مباشرة جميع الأعمال التي تقتضيها هذه الإدارة وفقاً لغرضها، ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نص عليه القانون أو النظام الأساسي للشركة أو قرارات الجمعية العامة ويجوز للمجلس التوقيع على الكفالات البنكية ورهن أصول وموارد الشركة بغير عقد القروض مع البنك أو المؤسسات المالية المحلية والعالمية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى النظام الأساسي لمجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين، المنصور على الموقع الإلكتروني للشركة.

يعمل مجلس الإدارة لمصلحة كافة المساهمين ويبذل في ذلك العناية الالازمة لتحقيق معدلات الكفاءة المطلوبة وقد روعي ذلك في تشكيل مجلس الإدارة ودور الأعضاء المستقلين في دعم منظومة المجلس، بما يحقق النفع العام وضمان حقوق أصحاب المصالح ودعم المجتمع من خلال تنمية قطاع الاستثمار بالدولة.

كما يلتزم مجلس الإدارة بتحمل مسؤولية تحقيق مصالح المساهمين وحمايتهم من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية، وأي من أعمال أو قرارات قد تلحق بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى. وقد راعى المجلس في إطار مسؤولياته ما يلي:

- التزم مجلس الإدارة بأحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية لوضع معايير وإجراءات محددة وواضحة لعضوية مجلس الإدارة؛ وقد قام مجلس الإدارة بعرض تلك السياسة على الجمعية العامة للمساهمين والتي قامت بدورها باعتمادها ومن ثم دخلت حيز التنفيذ.

- اعتمد مجلس الإدارة سياسة مكتوبة لتنظيم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم، وقد تضمنت تلك السياسة ما يلي:

- أ- آلية كشف أي حالة انتهاك وطريقة تقدير ومنع تعويض أصحاب المصالح في حال وقوع أي انتهاك لحقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها.

- ب- آلية تقديم الشكاوى والتحقيق فيها وإجراءات تسوية أي خلاف ينشأ بين أصحاب المصالح.

- ج- قواعد السلوك المهني للإدارة التنفيذية والعاملين بالشركة بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح، وأليات مراقبة تطبيق هذه القواعد والالتزام بها.

- د- مساهمات الشركة الاجتماعية.

- وضع مجلس الإدارة تحت تصرف الجمعية العامة للمساهمين جميع السياسات والإجراءات الالازمة لضمان امتثال الشركة بالقوانين واللوائح وخاصة الإفصاح المطلوب للمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين:

- يحرص مجلس الإدارة بشكل دائم ودقيق على توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة (العادية وغير العادية)؛ بالطريق التي رسمها القانون مع مراعاة متطلبات الإفصاح، وبما يشمل الدعوة والإعلان عن ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمناً البنود الخاصة بمناقشة تقرير الحكومة واعتماده.

- يقوم مجلس الإدارة ضمن نطاق عمله باعتماد ترشيح أو تعين الإدارة التنفيذية، في الوظائف التنفيذية العليا بالمجموعة وشركاتها التابعة وخطة التعاقب على تلك الوظائف بناء على التوصيات الصادرة عن لجنة الترشيحات.

- قام مجلس الإدارة بإقرار آلية فعالة للتعامل مع أفضل مقدمي الخدمات المالية، والتحليل المالي، والتصنيف الائتماني وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين.

- اعتمد مجلس الإدارة بأحكام العديد من البرامج وخطط التدريب خلال العام الحالي؛ وقد تضمنت الخطط المقدمة التعريف بالشركة وانشطتها وأهمية تطبيق الحكومة الرشيدة وفقاً لأحكام نظام حوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية.

- ـ وضع قواعد وإجراءات الشركة المتعلقة بالضوابط الداخلية والتي تشمل ما يلي:

- قام مجلس الإدارة بوضع سياسة فعالة لتنظيم تعارض المصالح ومعالجة أي حالات محتملة من التعارض قد يكون أحد أطرافها أعضاء مجلس الإدارة، أو أصحاب المصالح أو الإدارة التنفيذية أو المساهمين، كما قام المجلس بتحفيز آليات عمل مناسبة للكشف عن أي تصرف من شأنه مخالففة سياسة الشركة في التعامل مع تعارض المصالح.

- استطاع مجلس إدارة المجموعة وضع نظام متكامل للفحص المالي يهدف إلى تحقيق الشفافية ومنع تسريب المعلومات للحد من تعارض المصالح أو استخدام المعلومات من قبل الأشخاص المطلعين:

- وضع مجلس الإدارة نظام للإشراف على السلامة المالية والمحاسبية يحقق العدالة والشفافية بشكل متزامن يمنع استغلال المعلومات قبل اتخاذها للجمهور، وقد تضمن النظام الأسس الواجب اتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر التداول في أسهم المجموعة من الأفراد أصحاب العلاقة، فضلاً عن اعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وضمان تحديدها بشكل دائم وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتماد أي تحديث.

- يعمل مجلس الإدارة بشكل مستمر على التأكد من سلامة الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية ومراقبة تنفيذ أنظمة الرقابة المناسبة لإدارة المخاطر.

- يعمل مجلس الإدارة بشكل سنوي على مراجعة فعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة.

- وضع مجلس الإدارة نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام والإشراف العام عليه، كما يحرص مجلس الإدارة على مراقبة مدى فاعلية هذا النظام وكيفية تعديله إذا لزم الأمر لضمان تضامناً مع أحكام نظام الحكومة الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية.

٤.٣ حظر الجمع بين المناصب

خضع مجلس إدارة المجموعة خلال العام إلى خطط تدريب وتوعية ذات طابع قانوني للتعامل مع متطلبات القانون وفق آخر تعديلاته ونظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. وقد استطاع المجلس خلال العام الحالي تلافي العديد من المخالفات نتيجة تكوين عقبة قانونية مدعومة بمبادئ الحكومة الرشيدة، وتم اعتماد تقارير الالتزام بحظر الجمع بين المناصب، ووضعها ضمن إطار تقييم أداء

أعضاء مجلس الإدارة لخضع للمراجعة المستمرة خلال السنوات القادمة وتم تمييز الالتزام إلى فرعين: الأول، الالتزام بعدم الجمع بين منصب الرئيس ونائب الرئيس (شخصي أو بصفته) في أكثر من شركتين يقع مقرهما الرئيسي في الدولة. وعدم الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من ثلاثة شركات مساهمة تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، بالإضافة إلى التأكيد من عدم الجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطاً متجانساً.

المنصب	الملكية المباشرة	الملكية غير المباشرة	تاريخ الانتخاب	الشركة	المنصب	تصنيف العضو	العضو	عدد الأسماء المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر	الطرف الممثل
السيد/ عبد الله ناصر المسند	رئيس مجلس إدارة	نائب رئيس مجلس إدارة	٢٠٢٢/٣/٣٨	فودافون	السيد/ عبد الله ناصر المسند	غير تنفيذي	رئيس مجلس إدارة فودافون في عام ٢٠١٩ وأعيد انتخابه في ٤ مارس ٢٠١٦	٤٧٣,...	جميع المساهمين
السيد/ حمد بن فيصل آل ثاني	رئيس مجلس إدارة	نائب رئيس مجلس إدارة	٢٠٢٢/٣/٣٧	فودافون	الشيخ/ حمد بن فيصل آل ثاني	غير تنفيذي	انضم لمجلس إدارة فودافون منذ عام ٢٠١٩ وأعيد انتخابه في ٤ مارس ٢٠١٨	٤٦٤٥,٣٧	البنك الخليجي (مصرف الريان حالياً) في عام ٢٠٠٧ وأعيد انتخابه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨
السيد/ راشد فهد النعيمي	رئيس مجلس إدارة	نائب رئيس مجلس إدارة	٢٠٢٢/٣/٣٦	فودافون	السيد/ راشد فهد النعيمي	غير تنفيذي	انضم لمجلس إدارة فودافون في عام ٢٠١٩ وأعيد انتخابه في ٤ مارس ٢٠١٨	٥٥٠٣٥	فودافون ومؤسسة قطر
السيد/ داني مخايل شرابي	رئيس مجلس إدارة	نائب رئيس مجلس إدارة	٢٠٢٢/٣/٣٥	فودافون	السيد/ داني مخايل شرابي	غير تنفيذي	انضم لمجلس إدارة فودافون في عام ٢٠١٩ وأعيد انتخابه في ٤ مارس ٢٠١٨	٤٦٨,٨٠	البنك الخليجي (مصرف الريان حالياً) في عام ٢٠٠٧ وأعيد انتخابه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨
السيد/ عمر سعيد صالح	رئيس مجلس إدارة	نائب رئيس مجلس إدارة	٢٠٢٢/٣/٣٤	فودافون	السيد/ عمر سعيد صالح	غير تنفيذي	انضم لمجلس إدارة فودافون في عام ٢٠١٩ وأعيد انتخابه في ٤ مارس ٢٠١٨	٤٦٨,٨٠	فودافون في قطر

المنصب	الملكية المباشرة	الملكية غير المباشرة	تاريخ الانتخاب	الشركة	المنصب	تصنيف العضو	العضو	عدد الأسماء المملوكة بشكل مباشر وغير مباشر	الطرف الممثل
السيد/ داني مخايل شرابي	رئيس مجلس إدارة	نائب رئيس مجلس إدارة	٢٠٢٢/٣/٣٦	فودافون	الشركة القطرية للوكالات التجارية	غير تنفيذي	السيد/ داني مخايل شرابي	٨,٥٧٨,٦٣	فودافون
السيد/ عمر صالح الحسن	رئيس مجلس إدارة	نائب رئيس مجلس إدارة	٢٠٢٢/٣/٣٥	فودافون	الشركة القطرية للوكالات التجارية	غير تنفيذي	السيد/ داني مخايل شرابي	٤٧٣,...	فودافون
السيد/ راشد فهد النعيمي	رئيس مجلس إدارة	نائب رئيس مجلس إدارة	٢٠٢٢/٣/٣٤	فودافون	الشركة القطرية للوكالات التجارية	غير تنفيذي	السيد/ داني مخايل شرابي	٤٦٨,٨٠	فودافون
السيد/ عبد الله ناصر المسند	رئيس مجلس إدارة	نائب رئيس مجلس إدارة	٢٠٢٢/٣/٣٣	فودافون	الشركة القطرية للوكالات التجارية	غير تنفيذي	السيد/ داني مخايل شرابي	٤٦٨,٨٠	فودافون

أي عضو لم يتمكن من الحضور في أحد الاجتماعات، سيتم تزويده بنفس المعلومات التي يتم توفيرها للحاضرين في هذا الاجتماع لتنفيذ عملية عادلة لاتخاذ القرارات. لذلك، يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التصويت بالوکالة، إذا كان جدول الأعمال ذات الصلة بهم لا يسمح لهم بالحضور شخصياً في الاجتماع.

ومع ذلك، فإن استخدام وسائل التواصل الحديثة وبخاصة أثناء فترة الجائحة قد حد من غياب أعضاء مجلس الإدارة عن أي اجتماعات خلال العام، حيث أصبح من السهل الحصول والتحاور ومناقشة كافة النقاط على نحو يسمح باتخاذ القرارات المناسبة والتصويت عليه.

رقم اجتماع مجلس الإدارة	تاريخ الاجتماع	الحضور	الغياب	التصويت بالوکالة	تاريخ ارسال جدول الأعمال
٩٥	٢٠٢٢/٣/١	٤	١	١	٢٠٢١/١٠/١٤
٩٦	٢٠٢٢/٣/٨	٥	١	١	٢٠٢١/٣/٢٢
٩٧	٢٠٢٢/٦/٨	٥	١	١	٢٠٢١/٥/٢٣
٩٨	٢٠٢٢/٨/١	٥	١	١	٢٠٢١/٧/١٤
٩٩	٢٠٢٢/٩/١٩	٥	١	١	٢٠٢١/٩/٦
١٠٠	٢٠٢٢/١٠/٧	٥	١	١	٢٠٢١/٩/٣
١٠١	٢٠٢٢/١٢/٩	٥	١	١	٢٠٢١/١٢/٥

ثاني: الالتزام بعدم الجمع بين منصب رئيس مجلس إدارة غير تنفيذيين، وعضو ممثل عن العاملين بالشركة، الأمر الذي يتفق وقواعد القانون ونظام حوكمة الشركات. وتكون فترة العضوية مدتها ثلاثة سنوات قابلة للتجديد بموجب الانتخاب من قبل الجمعية العامة للمساهمين.

وقد التزم أعضاء مجلس الإدارة على الأقل مستقلين وأغلبية أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين، وعضو ممثل عن العاملين بالشركة، إضافة إلى الالتزام بعدم الجمع بين رئاسة مجلس إدارة أي من الجانب المنصوص عليهما في نظام حوكمة الشركات المدرجة في السوق المالي.

وقد التزم أعضاء مجلس الإدارة بكافة التوضيحات الازمة والتلويع على إقرارات خاصة تفيد عدم الجمع بين المناصب وفقاً لأحكام القانون ونظام حوكمة الشركات.

٤.٤ تشكييل مجلس الإدارة

تنفيذ أحكام النظام الأساسي: يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة على أن يكون

حكومة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية.

ويقوم أمين سر مجلس الإدارة بالتأكيد على توقيع كل من الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة على إقرار سنوي يؤكد عدم الجمع بين المناصب المحظورة.

٥. لجان مجلس الإدارة

لزيادة فعالية سيطرة مجلس الإدارة بما يحقق أعلى معايير الاستقلالية والمهنية على أنشطة الشركة المختلفة والحد من المخاطر التي تتعرض لها قام مجلس الإدارة بتشكيل لجان، مفوض لها مسؤوليات وصلاحيات محددة للعمل نيابة عنه. وفقاً للتزامها بتنفيذ مبادئ الحكومة الرشيدة، تنفذ لجان مجلس الإدارة الحد الأدنى من المتطلبات التي تنص عليها لوائح حوكمة الشركة المعمول بها.

قام مجلس الإدارة بتشكيل لجتين فرعيتين:

- ١. لجنة التدقيق
- ٢. لجنة الترشحات والمكافآت

لكل لجنة أدوار، وواجبات وصلاحيات على النحو المحدد من قبل مجلس الإدارة ويتم تحديدها وفقاً لكل اختصاص من اختصاصات اللجان، واعتمادها من مجلس الإدارة. تم وضع اختصاصات لجان مجلس الإدارة مع مراعاة المتطلبات التنظيمية المنصوص عليها في المواد رقم (١٨) و(١٩) من نظام الحكومة. وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية، لا يسمح بترأس أكثر من لجنة من لجان مجلس الإدارة ولا يسمح بالجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة أخرى.

٦. لجنة التدقيق

تم إنشاء لجنة التدقيق وفقاً للمادة رقم (١٨) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية. يترأس لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين عضو مستقل من مجلس الإدارة وتكون غالبيتها من أعضاء مستقلين.

تشتمل مسؤوليات لجنة التدقيق، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- وضع إجراءات تقييم واختيار المدققين الخارجيين وضمان استقلاليتهم أثناء إعداد واجباتهم؛
- الإشراف على الضوابط الداخلية للشركة، ومراقبة وظائف المدققين الخارجيين، والتنسيق مع المدققين الخارجيين، وضمان امتثالهم بتنفيذ المعايير الدولية؛
- الإشراف على ومراجعة دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية وربع السنوية؛

- اعتماد المستندات، أو البيانات أو المعلومات المعمول بها التي يعدها مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية قبل الإفصاح عنها.

وفقاً للمادة رقم (٢٨) من قانون حوكمة هيئة قطر للأسوق المالية والمادة رقم (٤-١) من سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة، يكون سعادة رئيس مجلس الإدارة هو المحدث الرسمي للشركة.

٦.١.٤. أمين سر مجلس الإدارة

يلعب أمين سر مجلس الإدارة دوراً حيوياً للمجموعة وذلك من خلال دعم فعالية مجلس الإدارة وتسهيل عملية الاتصال والتنسيق بين أعضاء مجلس واجهه. كما يوفر الدعم اللازم لمجلس الإدارة من خلال توفير المشورة القانونية لضمان تكوين وعي قانوني لدى الأعضاء الجدد عند البدء في ممارسة مسؤولياتهم في مجلس الإدارة، وحرصاً على تحقيق أعلى معايير الأمانة فقد قامت مجموعة المستثمرين القطريين بتعيين المستشار القانوني العام للمجموعة السيد/ هاني مقبل في منصب أمين سر مجلس الإدارة وهو من الحاصلين على شهادة جامعية في القانون من إحدى الجامعات المصرية بالإضافة إلى شهادة الماجستير في القانون من المملكة المتحدة ومقيد بنقابة المحامين.

وفقاً لقانون هيئة قطر للأسوق المالية، يحتفظ أمين سر مجلس الإدارة بسجل إقرارات الأعضاء عن أي مناصب يشغلونها في شركات أخرى. يتم القيام بهذا للتأكد من أن أعضاء مجلس الإدارة لا ينتهيون القواعد الخاصة بمنع الجمع بين مناصب معينة. كما يحتفظ بسجلات إقرارات خطية سنوية لأعضاء مجلس الإدارة بعدم تعارض المصالح، وكذلك تماذج العمليات إفصاح وتعهدات تتعلق بامتلاك أوراق مالية في الشركة. تسمح هذه المستندات بتتبع ومعرفة من يمتلك أسهم في الشركة من ضمن أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء في البيانات، والمعلومات، والوثائق والسجلات ذات توفرها لبيانات الشركة ولجانها لأعضاء مجلس الإدارة. ومنع أي حالات من تعارض المصالح/ التداول من الداخل. تم تنفيذ صلاحيات أمين مجلس الإدارة لامتنال لأحكام نظام الحكومة الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية والمتطلبات التنظيمية الأخرى.

٦.١.٤.٢. حظر الجمع بين المناصب

تضمن الشركة التزام رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة بالمادة السابعة (٧) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية.

كما تضمن الشركة التزام بمتطلبات حظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي مناصب تنفيذية أخرى في الشركة. بالإضافة إلى ذلك، رئيس مجلس إدارة لضمان تفويض أحكام النظام الأساسي ونظام أي لجنة من لجان مجلس الإدارة تفويضاً لأحكام نظام حوكمة الشركات.

و رغم جميع الصعوبات التي يمر بها العالم في ظل جائحة كورونا وجميع القيود المحلية والعالمية استطاع مجلس الإدارة أن يرسم خططاً للصعود والخروج من الأزمة مما ساعد على ثبات المجموعة وخلق فرص بديلة ومتعددة للاستثمار لضمان هامش ربح فرضي للمساهمين والمستثمرين.

٦.١.٤.٣. رئيس مجلس الإدارة

يمثل سعادة السيد/ عبد الله ناصر المسند الشركة بصفته رئيس مجلس إدارة الشركة.

يترأس رئيس مجلس الإدارة اجتماعات مجلس وهو المسؤول بشكل أساسي عن ضمان عملية الإدارة الصحيحة للشركة بطريقة فعالة وفعالة بما يضمن تحقيق مصالح الشركة، ومساهميها وأصحاب المصالح لديها.

يهدف رئيس مجلس الإدارة إلى تنفيذ عملية اتخاذ قرارات شفافة، وبناءة وعادلة داخل مجلس الإدارة. في نفس الوقت، يتوقع رئيس مجلس الإدارة دائمًا اتباع معايير ومتطلبات أخلاقية عالية من قبل أعضاء مجلس الإدارة.

وقد حدد ميثاق المجلس مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة الأساسية فيما يلي:

- التأكيد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب، والتعامل مع كل مسألة بما يتناسب مع عنصرى السرعة والضرورة لضمان مواكبة الحدث أي كان نوعه.
- الموافقة على جدول الأعمال، مع مراعاة إدراج أي مسألة يطرحها أعضاء مجلس الإدارة.

• تشجيع أعضاء مجلس الإدارة على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.

• توفير البيانات، والمعلومات، والوثائق والسجلات ذات الصلة الخاصة بالشركة ولجانها لأعضاء مجلس الإدارة.

• إنشاء قنوات اتصالات فعالة مع المساهمين وجعل آرائهم مسموعة من قبل مجلس إدارة.

• السماح بالمشاركة الفعالة لأعضاء مجلس الإدارة

وبخاصة غير التنفيذيين وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين وغير التنفيذيين.

• إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام نظام حوكمة الشركات المدرجة، مع تفويض لجنة التدقيق في العمل على ضمان اطلاع الأعضاء على مدى الالتزام بأحكام نظام الحكومة وتحديث النظام الأساسي على النحو الذي يضمن التقييد بأحكام هذا النظام.

• الحفاظ على تكوين وعي قانوني لدى أعضاء مجلس إدارة لضمان تنفيذ أحكام النظام الأساسي ونظام أي لجنة من لجان مجلس الإدارة تفويضاً لأحكام نظام حوكمة الشركات.

٦.٧. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

يتم احتساب مكافآت المجلس سنوياً للعرض على الجمعية العامة للمساهمين لمناقشتها والتصويت عليها وفق أحكام النظام الأساسي والقانون، وقد وضع النظام الأساسي في المادة (٤٦) حداً أعلى لقيمة تلك المكافآت بحيث لا تتجاوز المكافأة المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة خمسة في المائة (٥٪) من صافي أرباح الشركة، وفق المادة (١١٩) من قانون الشركات والمادة (١٨) من نظام هيئة قطر للأسوق المالية.

وفقاً لما ينص عليه نظام هيئة قطر للأسوق المالية، يتم الإفصاح عن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي التالي.

وضعت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة مكافآت تنص على الإجراءات والمعايير التي تحدد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

٦.٨. مؤهلات مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين من أعضاء أصحاب خبرة ومؤهلين لقيادة المجموعة وإضافة القيمة اللاحقة، ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة بسجل حافل من الإنجازات في قطاع أو أكثر من أنشطة الأعمال التي تفيد المجموعة. يعطي أعضاء مجلس الإدارة مجموعة من الخبرات القائمة على مساراتهم المهنية ودرجاتهم العلمية وخبراتهم ذات الصلة.

٦.٩. تقييم أداء مجلس الإدارة لسنة ٢٠٢١

يعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين على نظام تقييم ذاتي يقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة على عدة محاور، منها التقييم الذاتي لأعضاء المجلس وأخر من خلال لجان مجلس الإدارة المنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات المدرجة، ومن جانب آخر تحقيق النتائج المتوقعة خلال السنة المالية بالإضافة إلى ممارسة صلاحيات ومسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة بحيث أخذت عملية التقييم لهذه المحاور الرئيسية كمعيار أساسى لتقييم أداء المجلس ، كما تم الأخذ بعين الاعتبار العلاقة مع الإدارة التنفيذية وقد تم مراجعة هذه التقييمات من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت، ومكتب التدقيق الخارجي.

وقد ارتكز تقرير المراجعة على قياس مدى التزام أعضاء مجلس الإدارة بتحقيق مصالح الشركة والقيام بأعمال اللجان وحضور اجتماعات المجلس واجهه. كما حرص المجلس على تطبيق مبادئ الحكومة كالعدالة والمساواة بين أصحاب المصالح والالتزام بالشفافية والإفصاحات للهيئة وأصحاب المصالح في الوقت عينه، كما سعى المجلس من خلال إدارته التنفيذية على تحقيق التوازن الذي يضمن الاستثمارية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة.

في يوليو ٢٠١٢، اعتمدت اللجنة تعين الرئيس التنفيذي الجديد، في الاجتماع الثاني للجنة، المنعقد في ديسمبر ٢٠١٢، أجرت اللجنة مراجعة شاملة لتنفيذ السياسات المعتمدة سابقاً وإحالتها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

تشكلت لجنة الترشيحات والمكافآت من الأعضاء:

نوع العضوية في مجلس الإدارة	المنصب	الاسم
غير تنفيذي	عضو مجلس الإدارة، رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	الشيخ حمد بن فیصل آل ثاني
مستقل	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد/ داني مخايل شرابي
ممثل عن العاملين في الشركة	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	السيد/ عمر سعيد صالح الحسن

٦.٤ رئيس الشؤون القانونية:
مسؤول بشكل أساسي عن إدارة العقود والحد من المخاطر القانونية المتعلقة بالإجراءات التي تبرمها المجموعة والشركات التابعة للمجموعة. كما يقوم ببحث المشاكل والنزاعات ذات الصلة بأشطة شركات المجموعة والتعامل معها في حدود صلاحيات الإدارة التنفيذية أو رفعها إلى إدارة الاستشارات القانونية التابعة لمجلس الإدارة إن لزم الأمر، كما يقدم المساعدة القانونية المستمرة لرؤساء الإدارات والشركات التابعة للمجموعة، مع الامتنال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها. تشغل هذا المنصب السيد/ نادين جرمانوس.

٦.٥ رئيس الشؤون الإدارية والموارد البشرية:
يقود، ويوجه ويدبر وظائف الموارد البشرية، والشؤون الإدارية وتكنولوجيا المعلومات لمجموعة المستثمرين القطريين. كما يضمن وضع وتنفيذ الاستراتيجيات، والعمليات، والسياسات، والإجراءات، والخدمات بشكل فعال لدعم تحقيق أهداف الأعمال وفقاً لرؤية ومهمة الشركة.

يشغل هذا المنصب السيد/ أكرم الأمين

٦.٦ الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي:
الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي للشركة مسؤول عن مساعدة مجلس الإدارة وأو لجنة التدقيق التابع لها في تنفيذ مسؤولياتها المتعلقة بحكومة الشركة عن طريق تقديم خدمات التدقيق المتكاملة لتوفير ضمان عن كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعملية الحكومة في مختلف أقسام الشركة. في هذا الشأن، يقوم رئيس التدقيق الداخلي بإبلاغهم بفعالية وكفاءة العمليات وموثوقية إعداد التقارير المالية والامتنال بالقوانين واللوائح المعمول بها.

والمهارات والخبرات المطلوبة. يتم مراجعة هذه السياسة بانتظام.

٦.٧ تقييم أداء مجلس الإدارة ولقائه وإعداد التقارير في هذا الشأن وتقديمها إلى مجلس الإدارة.

للوفاء بمسؤولياتها. اجتمعت لجنة الترشحات والمكافآت مرتين خلال السنة المالية ٢٠١٢، خلال الاجتماع الأول، المنعقد

إلى مجلس الإدارة لتضمينها في التقرير السنوي؛ و التنسيق بين وحدة التدقيق الداخلي بالشركة ومراقب الحسابات.

خلال الثاني عشر شهراً الأخيرة، عقدت لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين ستة (٦) اجتماعات. اعتمد لجنة التدقيق بمجموعة المستثمرين القطريين ميثاق اللجنة الرسمي والذي تم نشره وإتاحته على الموقع الإلكتروني لمجموعة المستثمرين القطريين: <http://www.qatarinvestors.com/English/media-center/reports>

علاوة على ذلك، خلال الاجتماع الأخير المنعقد في ديسمبر ٢٠١٢، صاغت لجنة التدقيق أيضاً تقريرها السنوي ومراجعة الأداء الذي تم مشاركته مع أعضاء مجلس الإدارة. تتكون لجنة التدقيق من الأعضاء الآتيين:

- النظر في، ومراجعة ومتابعة تقارير المدققين الخارجيين والإيضاحات الخاصة بالبيانات المالية للشركة؛

- مراجعة الضوابط المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر؛ وضع سياسات إدارة مخاطر الشركة ومراجعتها بانتظام، مع مراعاة أعمال الشركة، وتغيرات السوق، واتجاهات الاستثمار وخطط توسيع الشركة؛

- تنفيذ مهام مجلس الإدارة المتعلقة بالضوابط الداخلية للشركة؛

- تنسيق المناقشات بين المدققين الخارجيين والإدارة التنفيذية، بخصوص عمليات تدقيق المخاطر؛ وعلى وجه الخصوص، مدى ملاءمة السياسات والتقديرات المحاسبية، وتقديمها

٦. الإدارة التنفيذية

٦.١ الرئيس التنفيذي:

الرئيس التنفيذي مسؤول عن تقديم التوصيات الاستراتيجية إلى مجلس الإدارة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات علاوة على توجيهات مجلس الإدارة. يتحمل المسؤولية التنفيذية للإدارة اليومية للشركة

المادة (١٩) من نظام حوكمة الشركات تنص على أنه يجب أن تجتمع لجنة التدقيق ستة (٦) مرات على الأقل في السنة.

وأجتمعت لجنة التدقيق ٦ مرات خلال عام ٢٠١٢ على النحو التالي:

الاسم	المنصب	نوع العضوية في مجلس الإدارة
السيد/ راشد فهد النعيمي	عضو مجلس الإدارة، رئيس لجنة التدقيق	مستقل
السيد/ داني مخايل شرابي	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق	مستقل
السيد/ عمر سعيد صالح الحسن	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة التدقيق	ممثل عن العاملين في الشركة

٦.٢ رئيس الشؤون المالية:
يحدد ويدبر الاستراتيجية والسياسة المالية ويصدر تقارير عن أطر أعمال مجموعة المستثمرين القطريين. يشرف أيضاً على وظائف المحاسبة المالية والتكميلية بهدف أن يقيّم ويستفيد المساهمين على الوجه الأفقي من الموارد المالية. بالإضافة إلى ذلك، يضمن المدير المالي أن الأعمال سليمة وممتلة تجاريًا وتدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الشاملة للشركة.

يشغل منصب المدير المالي السيد/ أليكس أكليمندوس.

٦.٣ المدير التنفيذي - مكتب الرئيس التنفيذي لمجموعة المستثمرين القطريين:

منصب المدير التنفيذي بمكتب الرئيس التنفيذي يمثل وظيفة دعم رئيسية للرئيس التنفيذي، حيث أنه يساعد في التركيز على تسهيل جميع استراتيجيات تطوير الأعمال. في نفس الوقت، يجب على المدير التنفيذي تغطية واجبات الرئيس التنفيذي أثناء غيابه. يضمن هذا المنصب استمرارية الأعمال والتواصل الفعال مع الأطراف الخارجية الأخرى.

يشغل منصب المدير التنفيذي بمكتب الرئيس التنفيذي لمجموعة المستثمرين القطريين السيد/ عمر الحسن.

٦.٤ استلام طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة وتحديد وترشيح المرشحين لشغل المناصب الشاغرة في مجلس الإدارة، وتقديمها إلى الجمعية العمومية لاعتمادها.

٦.٥ التأكد من أن معايير الترشح تشمل المهارات، والتوافق، والخبرة علاوة على المؤهلات الفنية والأكادémية والصفات الشخصية وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.

٦.٦ ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.

٦.٧ وضع سياسة خطط التعاقب وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة فيما يخص خطط تعاقب الأعضاء والإدارة التنفيذية، مع مراعاة تحديات وفرص الشركة.

- وفقاً للمادة رقم (١٩) من قانون حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تم دمج لجنة الترشحات والمكافآت في لجنة واحدة. تشمل مسؤوليات لجنة الترشحات والمكافآت على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة في إعداد سياسة المكافآت، التي تحدد وتضع إطار المكافآت وكذلك حواجز رئيس مجلس الإدارة، وأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية والموظفين.

- ٦.٨ تحمل مسؤولية:
 - مساعدة مجلس الإدارة في إعداد وتعديل (عند الحاجة) سياسة الترشحات.

- مراجعة تأثير الخطر على الشركة ومدى فعاليته وملائمة النظم داخل الشركة في مواجهة أي تغيرات حاسمة وأو غير متوقعة في السوق.
- تقييم أي خطر تواجهه مجموعة المستثمرين القطريين أو أي مخاطر محتملة قد تواجهها؛ و
- تقديم أي اقتراح أو توصية لتفعيل هذه المخاطر.

٤. التدقيق الخارجي

وفقاً لقانون الشركات ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية. تعين الجمعية العمومية لمجموعة المستثمرين القطريين مدقق خارجي وفقاً للتوصية لجنة التدقيق المقدمة إلى مجلس الإدارة. وبناء على توصيات مجلس الإدارة، تم تعين رودل أند بارنر كمدققين خارجين خلال الجمعية العمومية السنوية غير العادية لمجموعة المستثمرين القطريين المنعقدة في ٢٢ فبراير ٢٠٢١. تم تعين المدقق الخارجي لمدة سنة واحدة، قابلة التجديد لمدة مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متتالية.

يجب أن يكون المدقق الخارجي المعين مسجلًا في قائمة المدققين الخارجيين لدى هيئة قطر للأسواق المالية ويجب أن يمثل أعلى المعايير المهنية للشركة وأعضاء مجلس إدارتها وليس له أي تعارض في المصالح في علاقته بالشركة.

يجب على المدقق الخارجي قراءة التقرير أمام الجمعية العمومية وتوضيح أي استفسارات من المساهمين. يقدم المدقق الخارجي تأكيد معمول بأن البيانات المالية تمثل بشكل عادل المركز المالي وأداء الشركة. للتأكد من تحقيق ما ذكر أعلاه، يقوم المدقق الخارجي بإجراء عمليات التدقيق بشكل مستقل عن الشركة.

كما يقدم المدقق الخارجي تأكيد معمول عن مدى ملائمة تصميم، وتنفيذ وفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وضمان محدود عن الممثل بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، وتشتمل نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

يقدم المدقق الخارجي إلى أعضاء مجلس الإدارة معلومات تتعلق بأي مخاطر تتعرض لها مجموعة المستثمرين القطريين وكذلك عن أي اتهامات محددة. في حالة أي اتهام، سيقومون على الفور بإبلاغ السلطات ذات الصلة مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

٥. تعارف المصالح

تلزم الشركة التزاماً تاماً بممارسة أعمالها بعدالة ونزاهة لضمان أن مصالح مساهميها وأصحاب المصالح لديها يتم خدمتهم وحمايتها بطريقة سلية. تقر مجموعة

معنوي، يكون كل مدير/مسئول عن مخاطر مسؤولًا عن تحديد، وتجمیع، والإبلاغ عن المخاطر والتي يتم دمجها وتقییمها والتعامل معها على مستوى المجموعة. إدارة المخاطر هي مسؤولية الجميع، بدءاً من مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي إلى كل موظف في كل إدارة/قسم. يقوم كل مسؤول عن المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين بتحديد، وتحليل، وتقییم، وقبول، وقياس ورصد جميع المخاطر المالية وغير المالية التي قد يكون لها تأثير سلبي على أداء وسمعة الشركة وظيفة إدارة المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين تضمن أيضاً تطبيق سياسات، وإجراءات ومنهجيات المخاطر بطريقة متسلقة للتعامل مع المخاطر المختلفة، وخاصة مخاطر الاستثمار، ومخاطر السوق، ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

علاوة على ذلك، أنشأت لجنة التدقيق لجنة خاصة بإدارة المخاطر التي من أبرز مهامها وضع عمليات المخاطر المختلفة وتقديم الإشراف والتوجيه الدوري لعملية إدارة المخاطر. في مختلف إدارات المجموعة كما تخضع عمليات لجنة المخاطر لفحص وتدقيق إضافي من إدارة التدقيق الداخلي بصاحبه تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.

٦. التدقيق الداخلي

وظيفة التدقيق الداخلي هي جزء لا يتجزأ من بيئة الرقابة في مجموعة المستثمرين القطريين. حيث إنها تستمد صلاحياتها وتفويضاتها المخولة لها من ميثاقها المعتمد من لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة. وتتبع وظيفتها إلى لجنة التدقيق وإدارتها للرئيس التنفيذي.

إدارة التدقيق الداخلي في مجموعة المستثمرين القطريين هي إدارة مستقلة توفر تأكيدات موضوعية وأنشطة استشارية تهدف لضافة القيمة والتحسين لعمليات الشركة. كما إنها تساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال استخدام طريقة منهجية ومنظمة قائمة على تقدير وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة والحكومة. في هذا الشأن، تقوم إدارة التدقيق بإجراء تقييمات منتظمة وتقديم تأكيد موضوعي ومستقل وخدمات استشارية.

خلال عام ٢٠١٨، حصلت إدارة التدقيق الداخلي بمجموعة المستثمرين القطريين على أعلى تصنيف «تقدير مطابق بشكل عام» في التقييم الخارجي للجودة لإدارة التدقيق الداخلي الذي أجرته شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC).

إدارة التدقيق مسؤولة عن الوظائف المحددة التالية، على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة ومراقبة إجراءات الرقابة المتعلقة بالشؤون المالية، والاستثمارات وإدارة المخاطر

المحددة في إطار العمل. باستخدام نموذج الخطوط الثلاثة، تم تحديد الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر والرقابة للمجموعات الثلاث التالية في مجموعة المستثمرين القطريين:

(١) نموذج الخط الأول - الإدارة التشغيلية

إن الإدارة التشغيلية هي المسئول بشكل رئيسي للتعامل مع المخاطر والأساليب المتبعة لإدارتها.

(٢) نموذج الخط الثاني - وظائف الرقابة الداخلية والإشراف

تشمل وظائف الرقابة الداخلية والإشراف في مجموعة المستثمرين القطريين، على سبيل المثال لا الحصر، لجنة التنفيذية، ولجنة الحكومة والامتثال، لجنة المخاطر، واللجنة الاستراتيجية والاستثمارية، ورؤساء الأقسام المستقلين، وما إلى ذلك. تكون إدارة المخاطر في مجموعة المستثمرين القطريين مبنية على أساس مستقل لكل إدارة بحيث تكون كل إدارة مسؤولة عن الإشراف ومراقبة عمليات المخاطر المرتبطة بها.

(٣) نموذج الخط الثالث - التدقيق الداخلي

يوفّر التدقيق الداخلي ضمان مستقل وموضوعي عن فعالية إدارة ورقابة المخاطر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٧. إدارة المخاطر

إدارة المخاطر هي من الأمور المركزية في الإدارة الاستراتيجية لمجموعة المستثمرين القطريين. إنها توفر عملية نظامية لتحديد المخاطر المرتبطة بأنشطة الأعمال الجديدة والجارية. اعتمدت مجموعة المستثمرين القطريين إطار العمل المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسي (ERM) الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات (COSO) لتلبية أهداف الشركة المتعلقة بإدارة المخاطر. وفقاً لإطار عمل إدارة المخاطر المؤسسي الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات، تم وضع سياسة إدارة المخاطر واعتمادها من مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين.

يحتفظ كل مسؤول عن أي من الملفات التابعة للمخاطر بسجل يحدد المخاطر المهمة التي تواجه المجموعة مع وجود ضوابط داخلية لإدارة أو تخفيض هذه المخاطر. يقوم المسؤول عن المخاطر بمراجعة وتحديث سجلات المخاطر بانتظام، ويتم مراجعة سجل المخاطر سنويًا من قبل لجنة المخاطر وتقديمها إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة التنفيذية وإدارة التدقيق الداخلي بمراجعة النهج المستخدم في تحديد وتقدير المخاطر والضوابط الداخلية في سجل المخاطر.

في مجموعة المستثمرين القطريين، تتبع إدارة المخاطر نهج تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى،

يقوم رئيس التدقيق الداخلي بوضع خطط التدقيق القائمة على المخاطر لتنفيذ مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي. يشمل العمل، إدارة برنامج التدقيق الشامل الذي يوفر الخدمات التطمينية والاستشارية المصممة لإضافة القيمة وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحكومة بالمنظمة.

يشغل هذا المنصب السيد / محمد المطيري.

٨. اللجنة التنفيذية:

ت تكون اللجنة التنفيذية من الأفراد المذكورين أعلاه، وتحتاج اللجنة التنفيذية بشكل دوري وعند الحاجة.

٩. أداء ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠٢١:

يرأس اللجنة التنفيذية الرئيس التنفيذي السيد جوزيف عبادو.

تقوم المجموعة بتقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا من خلال نظام تقييم الأداء المتبوع في المجموعة الذي يهدف إلى تطوير وتمكين أداء عال في الإدارة الحالية والمستقبلية.

١٠. أسهم الإدارة التنفيذية الرئيسية في الشركة:

وفقاً لإقرارات التعهدات الموقعة من كل منهم للعام ٢٠٢٠، لم يمتلك المدراء التنفيذيين الرئيسيين أي أسهم في الشركة.

١١. نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

مسؤلية الرقابة الداخلية متضمنة في سياسات المجموعة. يجب على جميع الكيانات داخل مجموعه المستثمرين القطريين الحفاظ على وجود ضوابط داخلية كافية. كحد أدنى، يجب أن تتعامل أنشطة الرقابة مع المخاطر الرئيسية المحددة في المجموعة وأن تكون ممثلة للقانون. تتحمل إدارة المجموعة المسؤولية الكاملة عن تطبيق الضوابط الداخلية ضمن نطاقات مسؤوليتها.

وضع مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين أهداف على مستوى كل كيان تتوافق مع رؤية، ومهمة واستراتيجيات هذا الكيان. عند السعي لتحقيق هذه الأهداف، تواجه المنظمة أحداث وظروف قد تهدد تحقيق أهداف الشركة. للتحفيز من هذه المخاطر، تم تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية فعالة.

لتصميم نظام رقابة داخلية يتسم بالفعالية والكفاءة، اعتمد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين إطار عمل الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات التابعة (هيئة تزيد واي). تم دمج إطار عمل لجنة رعاية المؤسسات المعتمد مع نموذج الخطوط الثلاثة الموصى به من معهد المدققين الداخليين (IAA) لتحديد المسؤولية عن الواجبات

الشركة ملتزمة بمبشرة أعمالها بمسؤولية وشفافية، لحماية حقوق جميع أصحاب المصالح، وإنشاء قيمة واستدامة من خلال تطبيق الممارسات السليمة.

تحمي الشركة حقوق أصحاب المصالح من خلال ضمان: • معاملة جميع أصحاب المصالح معاملة عادلة دون أي تمييز؛

• منح أصحاب المصالح حق الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطهم في الوقت المحدد وبشكل منتظم؛

• حماية أصحاب المصالح وفقاً لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة؛

• معالجة مخاوف أصحاب المصالح في الوقت المحدد.

وضعت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة بإلاغ عن المخالفات لتصميم وإنشاء وهي عن أي حوادث تحتاج إلى الإبلاغ بشكل مجهول إلى الإدارة التنفيذية، تهدف السياسة إلى حماية الشركة، ومساهميها وأصحاب المصالح لديها.

تشمل هذه السياسة المذكورة سلفاً على سبيل المثال لا الحصر الحق لأي موظف في الكشف عن أي سوء تصرف داخل الشركة مثل سوء الاستخدام أو الاستخدام غير الملائم لأموال وموارد مجموعة المستثمرين القطريين وأي مخالفات جنائية دون خوف من العقاب.

١١. علاقات المستثمرين

تقدر الشركة مساعديها وتقر بأهمية الإفصاح الهدف وفي الوقت المناسب عن المعلومات.

مسؤول علاقات المستثمرين بالشركة مسؤول عن الحفاظ على ثقة المستثمرين في الشركة من خلال إجراء اتصالات واضحة ومت麝قة بين الإدارة، والمساهمين ومجتمع الاستثمار. ينظم مسؤول علاقات المستثمرين عقد اجتماعات المساهمين، والتعامل مع البيانات الصحفية، وبالتعاون مع المتحدث الرسمي للشركة.

يدير الاتصالات الخارجية للشركة في حالة الأزمات. كما أن مسؤول علاقات المستثمرين مسؤول عن التعامل مع الشائعات بعد التنسيق مع مجلس الإدارة عن طريق أمين سر المجلس وقد بنى سياسة خاصة بالشائعات وكيفية التعامل معها.

تقر الشركة بأن قاعدة مساعديها مختلفة، وبالتالي قد تكون التوقعات مختلفة. يتم نشر المعلومات الكمية والتوعية طوال السنة، وفقاً للوائح ذات الصلة. يتم تنظيم مؤتمر علاقات المستثمرين بشكل ربع سنوي عبر الهاتف مع المديرين التنفيذيين بالشركة لتقديم تحديثات عن أداء المجموعة والرد على الأسئلة. كما أن اجتماع الجمعية العمومية السنوي هو فرصة قيمة للمساهمين للاتصال مع مجلس الإدارة وإدارة الشركة، والاستماع إلى مراجعة مجلس الإدارة لأنشطة المجموعة، ومعرفة خطط التطوير وطرح أي أسئلة.

يحق لأحد المساهمين تعين (خطياً وبتوكيلاً) مساهماً آخر ليس عضواً في مجلس الإدارة لحضور الجمعية العمومية نيابة عنه: شريطة ألا يجوز هذا المساهم عن طريق الوكيل على أكثر من نسبة (٥٪) من أسهم رأس المال الشركة. يحق للمساهم الموكلاً المشاركة في التصويت وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة وبموجب التعليمات الممعطاة له من المساهم. يحق للمساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور النائبون عنهم بالقانون.

٩. حقوق المساهمين المتعلقة بتوزيع الأرباح

توزيع الأرباح هو أحد الخيارات المتاحة للشركة مكتفية عادة إلى مساعديها. خلال اجتماع الجمعية العمومية، يقدم مجلس الإدارة توصياته بشأن توزيع الأرباح على مساهمي الشركة. يستند هذا التوزيع على عدة عوامل مثل الأداء العام للشركة خلال العام، والنتائج المالية، والمتطلبات النقدية المستقبلية والسيولة. وكذلك الظروف العامة للسوق وغيرها من العوامل التي يراها مجلس الإدارة أنها ذات صلة. وفقاً لسياسة توزيع الأرباح بالشركة، يتم تسليم الأرباح المعتمدة للتوزيع من الجمعية العمومية، سواء كانت أسهم نقدية أو أسهم منحة، حكراً، للمساهمين المدرجين في السجل المحفظ به في شركة قطر للإبداع المركزي للأوراق المالية (QCSD).

٩.٣ حقوق المساهمين الأقلية

تضمن الشركة معاملة جميع المساهمين، بما في ذلك الأقلية، بالتساوي دون أي تمييز. يحصل جميع المساهمين على نفس المعلومات بغض النظر عن عدد الأسهم التي في حوزتهم.

تضمن الشركة إعطاء المساهمين الأقلية حقوقهم المستحقة في الوصول إلى المعلومات وسماع آرائهم، وفقاً للإجراء المذكور في المادة رقم ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية. يحق للمساهمين الأقلية ممارسة حقوقهم الكاملة فيما يتعلق بمساركتهم وتصويتهم في اجتماعات الجمعية العمومية. تبني الشركة طريقة التصويت التراكمي في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة (المزيد من المعلومات، راجع القسم ٥-٣ من سياسة حماية المساهمين)، الذي يعطي الفرص للتمثيل العادل للمساهمين الأقلية في مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، قامت الشركة بتنفيذ آلية لتقديم الشكاوى والإبلاغ عن أي انتهاكات أو مخاطر قد تهدد الشركة.

١٢. حقوق أصحاب المصالح

تبذل الشركة كل جهد ممكن للاعتراف بها كشريك أعمال جدير بالثقة بعمل وفقاً لقيمها الأساسية ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة.

١٣. حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية

يتم دعوة المساهمين وتشجيعهم على حضور اجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الجمعية العمومية السنوية هي بمثابة منتدى يتيح فرصة للمساهمين للاستماع إلى ومشاركة مجلس الإدارة في الأمور المتضمنة في جدول الأعمال.

وفقاً للمادة رقم ٣٨ من قانون الشركات، والمادة رقم ٣ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية والمادة رقم ٥٧ من النظام الأساسي، يحق للمساهمين الذين يمتلكون ٢٥٪ على الأقل من رأس المال الشركة الدعوة إلى عقد اجتماع الجمعية العمومية غير العادي. ووفقاً لإجراءات التي ينص عليها القانون وخاصة المادة رقم ٣٣ من نظام حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية، يحق للمساهمين الذين يمتلكون ١٪ على الأقل من رأس المال الشركة طلب عقد اجتماع الجمعية العمومية شرط أن تبرأ الأمور التي تم طرحها لعقد هذا الاجتماع.

تضمن الشركة مراعاة حقوق المساهمين فيما يتعلق باجتماعات وإجراءات الجمعية العمومية، التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: • الإخطار بتاريخ ومكان اجتماعات الجمعية العمومية واستلام جدول أعمال الاجتماع بمدة لا تقل عن ٢١ يوماً على الأقل قبل تاريخ اجتماع الجمعية العمومية. بالإضافة إلى ذلك، يتم نشر التقارير المالية للشركة وتقدير مجلس الإدارة في أثنين من الصحف المحلية اليومية (وأحد منها باللغة العربية).

• حضور اجتماعات الجمعية العمومية والمشاركة في مناقشاتها؛ • مناقشة الأمور المدرجة في جدول الأعمال؛ • إذا كان القانون يسمح بذلك، طلب إدراج في جدول اجتماع الجمعية العمومية أمور معينة ليتم مناقشتها خلال اجتماع الجمعية العمومية.

• طرح أسئلة على أعضاء مجلس الإدارة والحصول على إجاباتها؛ • يحق للمساهمين التظلم للجمعية العمومية إذا اعتبروا أن الإجابات غير كافية؛ • التصويت على القرارات العامة، وتلقي معلومات عن القواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت؛

• الحق في الاعتراض على أي قرار يخدم أو يضر مصالح مجموعة معينة من المساهمين، أو يقدم منفعة خاصة لأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الشركة ضد مصالح الشركة؛ و

• الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العمومية في الوقت المحدد.

بالإضافة إلى ذلك، بموجب المادة رقم ٣٢ من نظام حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسوق المالية.

المستثمرين القطريين بأهمية الحفاظ على أعلى مستويات الثقة بين مساعديها. تبذل الشركة قصارى جهودها لإدارة أعمالها باحترام، ونزاهة ومسؤولية.

تقوم مجموعة المستثمرين القطريين بمراقبة تعارض المصالح المحتمل على مستوى المعاملات والشركات. كما تقوم الشركة برفع الوعي بين موظفيها وأصحاب المصالح لديها لتجنب حدوث أي حالات تعارض في المصالح. ويمتد هذا المجهود ليغطي جميع الإدارات والفروع التابعة للشركة. تم وضع إجراءات للتعامل مع حالات التعارض في المصالح بطريقة عادلة وشفافة.

تلزم الشركة بالقواعد ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسوق المالية وكذلك القوانين واللوائح التي تحكم أعمال الشركة، بخصوص المواقف التي قد تؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح. تنفذ الشركة سياسة لتعارض المصالح يتم مراجعتها عند الضرورة لمعالجة التغيرات المحتملة.

علاوة على ذلك، من الجدير ذكره أنه خلال عام ٢٠٢٠، اتخذت الشركة إجراءات جديدة لتجنب حدوث أي مواقف تعارض في المصالح/ التداول من الداخل. لذلك، وقعت الإدارة التنفيذية، وكذلك أعضاء مجلس الإدارة، إقراراً وتعهداً ذات صلة بالإفصاح عن (١) ما إذا كانوا هم أو أفراد عائلاتهم على النحو المحدد في نظام هيئة قطر للأسوق المالية (على النحو المحدد في نظام هيئة قطر للأسوق المالية) يمتلكون أي أوراق مالية في الشركة من عدمه؛ و(٢) ما إذا كانوا قد قاموا بشراء أو باعوا أسهمهم في الشركة على الرغم من علمهم بوجود معلومات حساسة وغير مفصح عنها قد تؤثر على سعر الأسهم. يهدف هذا الإجراء إلى منع حدوث أي مواقف تعارض في المصالح/تداول المطلعين في الشركة وفرض شروط عالية الشفافية.

١٤. حماية المساهمين

تحترم العدالة والمساواة بين مساعدي الشركة من المبادئ الرئيسية لحكومة شركات فعالة. وتحترم الشركة أن هذا المبدأ ذا أولوية وتلزم بمعاملة مساعديها بأعلى مستوى من النزاهة والشفافية والمساواة.

من الأهداف الأساسية للشركة زيادة القيمة للمساهمين من خلال استراتيجيات رشيدة ومستدامة. تفهم الشركة أن حوكمة الشركة السليمة تضيق قيادة إلى أنشطتها وعلاقتها مع أصحاب المصالح. تُعد المحافظة على ثقة المساهمين وأصحاب المصالح واحدة من الركائز الأساسية لأنشطة أعمال الشركة.

يبذل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دائمًا قصارى جهودهم لتنفيذ مبادئ الحكومة السليمة والالتزام بمبدأ المعاملة العادلة والمنصفة للمساهمين.

تم وضع سياسة حماية المساهمين امثألاً لنظام هيئة قطر للأسوق المالية وبنود تأسيس الشركة والقوانين واللوائح ذات الصلة. وتطمح مجموعة المستثمرين القطريين للوصول إلى ما هو أبعد من المعايير التي تحددها المعايير التنظيمية.

توجد المعلومات الحالية والسابقة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، البيانات الصحفية، والنتائج المالية وعروض المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة www.qatariinvestors.com/arabic/investor-relations

مكتب علاقات المستثمرين بمجموعة المستثمرين القطريين يدعو إلى تقديم ويرحب بأي ملاحظات من المساهمين وكذلك من أي عضو من مجتمع الاستثمار. لأي استفسارات، يرجى إرسال رسالة بريد إلكتروني إلى العنوان: d.saliba@qatarinvestors.com

٢٢. اجتماعات الجمعية العمومية

اجتمع مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين في اجتماع جماعية عمومية عادية عقد يوم الأرباح الموافق

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
المسند ذو...،	٥٩,٠٠٠,٠٠٠	٥٧,٦٤%
مجموعة إردان القابضة من خلال شركاتها التابعة والأطراف ذات الصلة	٣١١,٤٠٨٩,٠٠٠	٢٥,٢٣%

*وفقاً لقائمة المساهمين المستلمة من شركة قطر للإبداع المركزي للأوراق المالية (QCSO) كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣.

٤٣. متطلبات الإفصاح

وفقاً للمادة رقم ٤ من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ومن أجل تحقيق أعلى معايير الإفصاح، تتبع مجموعة المستثمرين القطريين الإجراءات التالية:

- تضمن الشركة بأن أي معلومات مفصح عنها تكون دقيقة، واضحة وموثق بها باستمرار.
- في هذا السياق، أنسأت الشركة لجنة الحكومة والأمثال (CCC)، المفوض لها ضمان امتثال الشركة لقواعد حوكمة الشركة.

• تساعد إدارة الشؤون القانونية ولجنة حوكمة الشركة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارات الشركة ذات الصلة على فهم أدوارهم ومسؤولياتهم المتعلقة بمتطلبات الإفصاح.

وفقاً لقواعد ولوائح الحكومة المعمول بها، تلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بالافصاح (عند الحاجة) عن أي انتهاء حدث خلال السنة المالية، وفي نفس الوقت تنفذ أيضاً التدابير الاحترازية لتجنب تكرار نفس الأحداث. بالرجوع إلى المادة رقم ٥ من دليل قواعد ولوائح قطر للأوراق المالية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية المتعلّق بالإفصاح عن الدعاوى القضائية للشركة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحات في البيانات المالية كما في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٣.

٢٢ فبراير ٢٠١٣. تم عقد هذا الاجتماع تحت إشراف ممثلي وزارة التجارة والصناعة وبحضور المدققين الخارجيين لشركة روول أند بارتنر. تم عقد هذا الاجتماع وفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات. خلال الاجتماع، قدم مجلس الإدارة إلى المساهمين التقرير السنوي لعام ٢٠١٣، الذي تضمن أداء الشركة في عام ٢٠١٣ وكذلك استراتيجية الأعمال للسنة القادمة

سجالات المساهمين

وفقاً للمادة رقم ٢٥ من نظام حوكمة الشركة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، تفصح الشركة عن كبار مساهميها الحاليين.

- قامت مجموعة المستثمرين القطريين بدعم شهر التوعية بسرطان الثدي في أكتوبر، وهي حملة سنوية لزيادة الوعي وجمع الأموال للبحوث التي يتم إجراؤها لمعرفة أسبابه، والوقاية منه، وتشخيصه، ومعالجته والشفاء منه.

- قامت مجموعة المستثمرين القطريين بدعم اليوم العالمي للرجل عن طريق المشاركة، من خلال واحدة من شركاتها التابعة، في حدث يميزه إطلاق الرجال المشاركين فيه لشواربهم خلال شهر نوفمبر لزيادة الوعي بالمسائل الصحية للرجال، مثل سرطان البروستاتا، وسرطان الخصية والانتهار.

- بالتعاون مع مركز التبرع بالدم التابع لمؤسسة حمد الطبية، تم تنظيم يوم للتبرع بالدم.

٤٤. المسؤولية الاجتماعية للشركة

تماشياً مع التزامنا تجاه المجتمع، تعتبر الشركة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات من الركائز الأساسية في بيئة الأعمال. تركز أنشطة كل من حوكمة الشركة والمسؤولية الاجتماعية للشركات داخل الشركة على تبني الممارسات الأخلاقية وإبداء الالتزام تجاه مساهميها وأصحاب المصالح لديها.

على غرار العام الفائت، واصلت مجموعة المستثمرين القطريين متابعة آخر مستجدات وتطورات جائحة كوفيد-١٩ طيلة عام ٢٠٢١، كما واصل فريق عمل إدارة الأزمات على مستوى المجموعة القيام بمهامه وعلى رأسها تحديد استجابة المجموعة لجائحة والتوعية بها ووضعها موضع التنفيذ من خلال إجراءات صارمة وقوية. وقد اتخذت اللجنة كافة الإجراءات اللازمة للتخفيف من المخاطر، وتعزيز الافتتاح للمقتضيات التنظيمية، والتشجيع على تبني التدابير الوقائية على نطاق واسع، والترويج لحملة التطعيم، وضمان سلامة الموظفين واستمرارية العمل.

- وقد ركزت اللجنة كذلك على ما يلي:
 - حماية الموظفين والعملاء.
 - وضع الأسس المرجعية لأفضل الممارسات وتبعها وتبنيها.
 - تحديد خطط عمل فعالة وتطبيقها على أرض الواقع.
 - إصال رسائل واضحة ومنتظمة ومتسقة.
 - رفع الوعي وتعزيز السلوك المسؤول.
 - الترويج لللقاء وتسهيله.

وخلال عام ٢٠٢١، لم يتجاوز إجمالي عدد الحالات الإيجابية ٢٢٪ من إجمالي العاملين بالمجموعة. وتحسين الحظ، تعاون جميع المصاينين تماماً، ولم تستدعي حالة أي منهم تقريرنا دخول المستشفى. بينما حافظنا على استمرارية العمل.

علاوة على ذلك، أدا فريق العمل أيضاً باستمرار على تحفيز الموظفين على تلقي اللقاح وتسهيل إجراءات التطعيم، حيث وصل إجمالي عدد الموظفين الذين تلقوا اللقاح بالكامل بنهاية عام ٢٠٢١ إلى ٩٩٪.

ولا تزال إيان كتابة هذا التقرير تدابير المراقبة سارية، فضلاً عن تشجيع الموظفين على تلقي الجرعة المعززة.

١٦. الاستدامة

نعتقد أن الاستدامة هي الحفاظ على بيئتنا،�احترام موظفينا ومجتمعنا، إعادة القيمة لمساهمينا.

تقوم مجموعة المستثمرين القطريين بتنفيذ أنظمة رصد على مستوى المجموعة من أجل تشجيع المساهمة الإيجابية في الأهداف المستدامة للأمم المتحدة، والتي تهدف إلى تحسين حياة الأفراد وجعل كل ما حولنا صحياً لغد أفضل. تقوم بإبلاغ سنوي عن المؤشرات الرئيسية ببيانات نوعية وكمية على مستوى الشركة وجميع شركاتها التابعة.

تعتمد مجموعة المستثمرين القطريين في دفعها للاستدامة على الأهداف الخمسة (٥) الآتية:

الصحة والعافية الجيدة

يعد الموظفين القلب النابض لكل منظمة، لذا من أولوياتنا الرئيسية، حماية صحة، وسلامة وأمن موظفينا، وعملنا، وضيوفنا والعاملين الآخرين الذين يعملون نيابة عننا.

نوعية التعليم:

إننا نوفر بيئة عمل شاملة، نسعى فيها لتطوير موهبتنا. يُعد تطوير الأفراد من العوامل الرئيسية لتحقيق أهدافنا الاستراتيجية كشركة مسؤولة ولنجاح الشركة على المدى الطويل.

العمل المحترم والنمو الاقتصادي

نقر بأن نجاحنا مرتبط بمبادرات التوظيف العادلة

وتوفر بيئة عمل آمنة وملتزمة.

الاستهلاك والإنتاج المسؤول

بما أن إحدى شركاتنا التابعة هي شركة تحمل في مجال مواد البناء، فإن علينا مسؤولية أكبر لتلبية أهداف الحد من الانبعاثات وحماية البيئة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم إطلاق حملات الاستهلاك المسؤول على مستوى المجموعة.

مؤسسات آمنة، وعادلة وقوية

كمجموعة تتكون من كيانات متعددة، نفرض تركيزاً قوياً على الشفافية، والمساءلة، والحكومة الجيدة وعدم التمييز على جميع المستويات.

بسبيب تعامل العالم مع التبعات المتنامية لجائحة كورونا كوفيد-١٩، تقلصت بعض أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات كأحد تبعات عمليات الإغلاق وللامتنال للإجراءات الاحترازية الصادرة عن السلطات الصحية المحلية. مع ذلك، استمرت بعض الأنشطة، التي كان من الممكن تنفيذها بأمان، على نطاق ضيق.

قامت مجموعة المستثمرين القطريين، من خلال إحدى شركاتها التابعة، بدعم بطولة كأس العرب لكرة القدم ٢٠٢١، التي استضافتها دولة قطر، حيث قامت بتوفير فريق لدعم المنظمين خلال الحدث.

تدعم مجموعة المستثمرين القطريين بشكل كامل أسلوب الحياة الصحي لموظفيها وذلك من خلال تحسين مستوى لياقتهم البدنية. فعلى مدار ٣ مواسم من تحدي Get Fit «من أجل وزن مثالي»، اختارت الشركة الفائزين الذين فقدوا الوزن وحققوا مؤشر كتلة الجسم الصحي.